الأمم المتحدة

A/62/PV.68

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٦٨

الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد مافروياتيس (قبرص)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام (A/62/259)

مشروع القرار (A/62/L.31)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد هندريك سيترووِيدجوجو، وزير الشؤون الاجتماعية والإسكان في سورينام.

السيد سيترووِيدجوجو (سورينام) (تكلم بالانكليزية): تُعبر حكومة سورينام عن تعاطفها مع الجزائر حكومة وشعبا ومع أسرة الأمم المتحدة للمأساة التي وقعت اليوم في الجزائر.

يشرف وفدي أن يخاطب الجمعية العامة في هذه المناسبة الخاصة، التي يستعرض فيها المجتمع الدولي التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف المحددة في وثيقة الإعلان وخطة العمل تحت عنوان ”عالم صالح للأطفال“، المعتمدة في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، سنة ٢٠٠٢.

ونعرب عن شكرنا لرئيس الجمعية العامة على الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع، كما نود توجيه الشكر إلى منظومة الأمم المتحدة لدعمها القيِّم في تأمين نجاح هذا الاجتماع.

وأود أن أبدي تأييدي للبيان الذي ألقاه ممثل جزر البهاما باسم أعضاء الجماعة الكاريبية.

في عام ٢٠٠٢، التزمت كل البلدان المشاركة بتحقيق الأهداف المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وكان لا بد من هذا الالتزام بغية ضمان بيئة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

مستقرة للأطفال، تتطور فيها قدراتهم وتُحفز لتبلغ اكتمال النمو.

وصلنا الآن إلى مفترق حاسم، علينا فيه، بعد خمس سنوات، استعراض التقدم الذي أُحرز. إن حكومة سورينام إدراكا منها لأن الأطفال هم مستقبل البشرية، خصصت السنوات الخمس الماضية لمراجعة السياسات والبرامج المرسومة للأطفال ولصياغتها وتنفيذها. وقد أديرت تلك العملية بالتعاون الوثيق مع بعض المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الدولية العاملة من أجل الأطفال ومعهم، فضلا عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وقد تمت صياغة أنشطة محددة للسياسات في مجال الصحة والتعليم والحماية القانونية والمعوقين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل والنماء في الطفولة المبكرة والصحة الجنسية والإنجابية.

أرجو أن تسمحوا لي بأن أحيط الجمعية علما بالمنجزات المتواضعة المحققة في المجالات المتصلة برفاه الطفل وحقوق الطفل في سورينام.

لقد زاد شمول التحصين من ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٥ في المائة عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، أخذنا بخطة تحصين جديدة، بما في ذلك اللقاح المضاد للنزلة الترفية ولالتهاب الكبد من الفئة باء، أما وفيات الأطفال الرضع، فبقيت مستقرة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، تناهز ٢٠ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. وارتفعت نسبة التسجيل في مرحلة الحضانة والمرحلة الابتدائية، وتم التأكد من إنجاز هذا البرنامج. ومع ذلك، لا يزال أمامنا تحد هام، هو أن النسبة المئوية للتلاميذ الذين يتمون الدراسة الثانوية قد انخفضت.

وتتصل منجزاتنا الأخرى بتحسين نظام تسجيل المواليد وتوفير الرعاية الصحية الأولية والثانوية لفئات مجتمعنا المحرومة، كذوي الدخل المنخفض والمسنين، وذلك بالمجان تقريبا. وإلى ذلك، سجلنا مكاسب في مجال مكافحة الملاريا، أسفرت عن انخفاض عدد حالات الملاريا بنسبة ٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٦.

يجدر بنا أن نشير أيضا إلى الإصلاحات التشريعية، وخاصة بالنظر إلى حق الطفل في إقامة علاقات والدية مع كلا الوالدين في حال الطلاق؛ وهناك بعد قانون ينتظر الموافقة عليه، هو التشريع المتصلة بحقوق الطفل في أن يُستشار في القضايا ذات الأهمية له.

وتم كذلك تدريب الأطفال والفتيان على ممارسة حقهم في المشاركة. وفي هذا السياق، أنشئ برلمان للشباب، مما وفر محفلا للفتيان يناقشون فيه ما يعنيهم من مسائل. ولدينا أيضا مجلس استشاري وطني، يمثل فيه سفيران للشباب من المجموعة الكاريبية. ونفذت الحكومة علاوة على ذلك دراسة استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات عام ٢٠٠٦، ستتمخض عن توفر بيانات هامة تتعلق بحالة الطفل.

وبصرف النظر عن التقدم المحرز، علينا أن نُقر بأنه ما زال أمامنا فعل أكثر من ذلك للوفاء بالوعود الكبرى التي قطعناها للأطفال ولكي نبني بالفعل عالما يلائمهم. وما دام الأطفال محرومين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية؛ وما داموا يعيشون في فقر ويعانون العنف وسوء المعاملة اللذين يرتكبهما مَن يُفترض فيهم أن يحموهم، فلا يزال أمامنا شوط بعيد نقطعه.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان حاسم أن نزيد من الموارد المتاحة لتحسين حالة الطفل في كل أنحاء العالم، فضلا عن زيادة بناء القدرات، خاصة في البلدان النامية. يضاهي ذلك أهمية تعزيز التعاون الدولي لإتمام المبادرات الوطنية وبناء شراكات حقيقية.

وختاما، اسمحوا لي بأن أؤكد أنه آن الأوان لتجسيد أقوالنا أفعالا. وينبغي أن يلهمنا الإعلان الذي سيُعتمد في ختام جلسة غد أن نضاعف، أكثر من أي وقت مضى، جهودنا لتهيئة عالم يصلح للأطفال حقا. لا يمكننا تحمل خذلان أجيالنا المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أُعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي الآنسة كانديه موسى، وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل في سيراليون.

الآنسة موسى (سيراليون) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد سيراليون، بصفتها عضوا في الاتحاد الأفريقي، البيان الذي ألقاه وزير شؤون المرأة والطفل في غانا، مقدما فيه النداء من أجل التعجيل بالعمل على تنفيذ خطة العمل في سبيل أفريقيا صالحة للأطفال، على نحو ما أوصى به المنتدى الثاني الشامل لبلدان أفريقيا، المعني بالطفل، الذي عُقد في القاهرة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وفيما نجتمع مع أخوة الأمم العالمية في هذه الجلسة التذكارية العامة للجمعية العامة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الإعلان وخطة العمل الواردين في الوثيقة المعنونة ''عالم صالح للأطفال''، يسر سيراليون أن تلاحظ أنه قد أنجز الكثير من العمل على يد فرادى البلدان والمنظمات في مجال تقدم الأطفال ورفاههم، وهو إنجاز مبين بوضوح في نصوص مشروع الإعلان، الذي يرجو وفدي أن يعتمد بتوافق الآراء في نهاية هذه الجلسة.

ويظهر التزامنا الشديد برفاه الطفل في أن سيراليون أصبحت دولة طرفا في جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية المتصلة بذلك، والمكرسة لتعزيز حماية حقوق الطفل ورفاهه، بما في ذلك الإعلان وخطة العمل الواردين في الوثيقة المعنونة ''عالم صالح للأطفال''.

وقد أدرجتا الشواغل المتعلقة بالطفل في الأنشطة الرئيسية لسياساتنا الإنمائية وبرامجنا وخططنا الوطنية، كما يبرز من إنشاء وزارة خاصة اسمها وزارة شؤون الطفل، ويشرفني أني أترأسها بصفتي الوزير. وتعالج أيضا وثيقتنا الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر مواضيع الاهتمام بالطفل. وانسجاما مع هذه الالتزامات، اتخذت سيراليون، ولا تزال تتخذ تدابير عملية في سبيل تعزيز حقوق الطفل ورفاهه، وخاصة فيما يتصل بمجالات النتائج الأربعة لخطة عمل ''عالم صالح للأطفال''، أي: الصحة والتعليم والحماية من سوء المعاملة والاستغلال والعنف، فضلا عن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وسعيا منا إلى تحقيق هدف توفير حياة صحية لأطفال سيراليون، في صدارة أولويات حكومتي ضمان حق كل طفل في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة. وفي هذا الصدد، اتخذنا مبادرات، تتسق كلها مع الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثلة في خفض عدد الذين يعيشون من دون مياه صالحة للشرب ومتوفرة دائما بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥ والحد من وفيات الأطفال. ولدينا برامج شاملة لتعزيز صحة الأم والحد من معدلات وفيات الأطفال واعتلالهم، بما في ذلك حملات التلقيح، وتنظيم الأسرة والرعاية عند التوليد وتدريب القابلات التقليديات.

وفي إطار برنامج دحر الملاريا، شرعنا في حملة شاملة لمكافحة الملاريا، استفادت من التمويل السخي والدعم الفني اللذين قدمتهما وكالات الأمم المتحدة، لا سيما اليونيسيف وغيرها من صناديق التمويل الدولية. وبفضل هذا البرنامج، تم توزيع ما يناهز ٩٠٠ ٠٠٠ ناموسية معالجة بمبيد حشرات على الحوامل والأطفال دون سن الخامسة.

وفي مجال توفير التعليم الجيد، وضعت قيمة عالية لجعل كل طفل يواظب على الانتظام في الدراسة. وأدخلت

الحكومة نظام التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني، وجعلت حوافز خاصة لتعزيز تعليم البنات. وقد أدى هذا إلى ارتفاع ملموس في نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية، خاصة تسجيل البنات في كل مراحل التعليم. وقد عدّلنا أيضا بعض برامجنا التعليمية الوطنية لتوفير الفرص للأطفال المتأثرين بالحرب، الذين تتراوح أعمارهم من ١٠ إلى ١٥ سنة، والذين اضطرب دوامهم في المدارس أو الذين لم يداوموا أبدا في مدرسة.

وبفضل برنامج معروف باسم التعليم التكميلي السريع للمدارس الابتدائية، قلّصنا برنامج التعليم الابتدائي العادي الذي يستغرق ست سنوات، فصار من ثلاث سنوات، سعيا منا إلى تشجيع المستفيدين على الالتحاق في نهاية المطاف بنظام التعليم الرسمي. وقد اجتاز نحو ٠٠٠ ٢٣ طفل هذا البرنامج بنجاح واندمجوا في نظام التعليم الرسمي بفضل اليونيسيف.

وبالنظر إلى مسألة حماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف، اتخذنا عددا من التدابير العملية لمعالجة أوجه الضعف لدى فئات معينة من الأطفال. وأنشئت لجنة وطنية للأطفال المتأثرين بالحرب بُعَيد حربنا الأهلية، للتركيز على احتياجات الأطفال، بما في ذلك جمع شملهم بأسرهم وتربية الأسر أولادا غير أولادها البيولوجيين ومعالجة آثار الصدمات النفسية. واعتمدت الحكومة إعلانا، أصبح بموجبه سن الـ ١٨ عاما هو الحد العمري الأدنى للتجنيد في الجيش الوطني. وأنشئت لجنة ”الحقيقة والمصالحة“ لتوفير أمور منها منتدى للأطفال الذين كانت لهم علاقة بالحرب، لكي يرووا قصص حياتهم في جلسات تحقيق اللجنة. وقد أمدّتنا هذه القصص بثروة من المعلومات عن الأطفال وأوجه ضعفهم. وساعدت هذه القصص أيضا على صياغة سياسات خاصة برفاه الطفل. ويجري حاليا تنفيذ توصيات تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة.

وفي موضوع قانون العمالة، أضحى من المحظور الآن على النساء والبنات، أيا ما كان عمرهن، العمل في المناجم، ويمنع كذلك الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر من العمل ليلا في أي مؤسسة خاصة أو عامة. ويحظر القانون أيضا تشغيل الذكور من الأطفال دون سن السادسة عشرة تحت الأرض، في المناجم.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، صدر قانون حقوق الطفل في سيراليون لضمان التنفيذ المناسب لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل. ويلازم ذلك عمل الحكومة حاليا مع شتى المنظمات المدنية لحماية الطفل، والهيئات الدينية واليونيسيف لتقديم الدعم لبرامج ترمي إلى انتزاع الأطفال من الشوارع، وخاصة الباعة المتجولين منهم. وهناك إحصاء لعدد أطفال الشوارع في المناطق الحضرية الرئيسية، ويقدر عددهم بـ ٨٧٤ ٢. ويدل هذا على أن هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وقد أنشئت أيضا لجنة لحماية الطفل تعمل بشكل جيد تترأسها وزارة الضمان الاجتماعي وشؤون المرأة والطفل، كما أنشأت اللجنة الوطنية للأطفال المتأثرين بالحرب مراكز للأطفال، بالتعاون مع بعض المنظمات الدينية في مختلف أنحاء البلاد للعناية بالأطفال المعرضين للخطر.

ولمواصلة تلبية احتياجات أطفالنا، صدر قانون بشأن الاتجار بالبشر عام ٢٠٠٥ وأنشئ فريق عمل بشأن المتاجرة بالأشخاص وفريق عمل وطني معني باليتامى والأطفال المعرَّضين للخطر. وأنشأنا أيضا وحدة لدعم الأسرة في دائرة الشرطة لحماية الأطفال من الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي. ويوجد في البلد نحو ١٨ فرعا لوحدة دعم الأسرة. وقد عُيِّن مرشدون اجتماعيون من وزارة الضمان الاجتماعي وشؤون المرأة والطفل للعمل في فروع الوحدة في أنحاء البلاد كافة.

وفي مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، اتخذنا تدابير للتحقق من أن أطفالنا في مأمن من تلك الآفة الرهيبة. وهكذا، رسمنا سياسات ومبادئ توجيهية كتقديم الدعم للوقاية من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل فضلا عن رعاية الأطفال.

وبرغم كل المكاسب التي وصفتها، لا بد لنا من التعبير عن قلقنا لأن حالة أطفال سيراليون لا تزال محفوفة بالمخاطر. وإذا أردنا تحقيق كل الأهداف المحددة في الإعلان وخطة العمل الواردين في الوثيقة المعنونة ''عالم صالح للأطفال'' فلا يزال يتعين علينا أن نتصدى لتحديات من قبيل العناية الخاصة بالأطفال الذين يّتمتهم الحرب وازدياد عدد أطفال الشوارع، والمرافق الصحية والتعليمية غير الوافية للأطفال في المجتمعات المحلية النائية والبنى التحتية الهزيلة، فضلا عن الافتقار إلى موظفين مدربين للتصدي لمشكلة الاتجار بالبشر.

ورغم أن كثيرا من نجاحنا في تحقيق أهداف ''عالم صالح للأطفال'' يتوقف إلى حد بعيد على جهودنا الوطنية، فما زلنا بحاجة إلى استمرار الدعم الدولي لنا، وتحديدا لمساعدتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تؤثر أثرا بالغا في رفاه الطفل.

وختاما اسمحوا لي بأن أقدم الشكر، باسم رئيسي صاحب الفخامة السيد إرنست باي كوروما وباسم سيراليون حكومة وشعبا، إلى الأمم المتحدة، لا سيما اليونيسيف، لجمعنا كلنا في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى. وعليّ أيضا أن أشكر شركاءنا في التنمية على دعمهم المتواصل لكفالة وفائنا بالتزاماتنا على نحو ما نص عليه إعلان وخطة عمل ''عالم صالح للأطفال'' واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية.

وأخيرا، نكرر تأكيد التزامنا الوطيد بالجهود العالمية المتواصلة، المبذولة لصنع عالم صالح، لا لأطفال سيراليون فحسب، بل صالح لأطفال العالم بأسره.

وتشارك سيراليون البلدان الموجودة هنا للتعبير عن تعازيها للجزائر حكومة وشعبا، على أثر المأساة التي وقعت اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة السعادة السيدة سيسيليا لاندريخي غومز مورين، مديرة الهيئة الوطنية للتنمية المتكاملة للأسرة في المكسيك.

الآنسة لاندريخي غومز مورين (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): قبل أن أبدأ ببياني، أود انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن تقديري للمساعدة التي تلقتها المكسيك، عندما ابتلي بلدي، قبل أقل من شهرين، بكارثة من أسوأ الكوارث الطبيعية، في ولايتي تاباسكو وشياباس. وبالنيابة عن شعب المكسيك، أود أن أعرب عن شكري على المساعدات السخية التي تلقيناها وما زلنا نتلقاها من مختلف أرجاء العالم، بالإضافة إلى الدعم الاستثنائي المقدم من الأمم المتحدة. وتقدّر المكسيك آيات التضامن في هذه الظروف الصعبة، وبالمثل، نود الإعراب عن تضامننا مع الجزائر إثر الهجمات الخطيرة التي وقعت صباح هذا اليوم.

وقد قادت خبرة المكسيك عقب اعتماد وثيقة ''عالم صالح للأطفال'' إلى تطوير برنامج وطني بعنوان ''مكسيك صالحة للأطفال والمراهقين''. ومن خلال خطة العمل هذه، اعتمدت حكومة المكسيك الأهداف الواحد والعشرين المتفق عليها في تلك الدورة للجمعية العامة وكيّفتها مع احتياجات وخصائص بلدنا.

ولمناقشة إنجازات الأعوام القليلة الماضية وتحديات المستقبل، من المهم أن نفهم أن المكسيك تشكل فسيفساء

متعددة الثقافات: فهناك ٧٠ لغة أصلية متداولة، ويستخدمها أكثر من ٧ ملايين شخص يوميا. والسكان الأصليون لهم استعمالاتهم وتقاليدهم، وهم يعينون سلطاتهم وفقا لرؤيتهم الكونية. وتحترم الحكومة الفيدرالية أشكال منظماتهم الاجتماعية والسياسية.

ويتطلب هذا الثراء الثقافي رؤية شاملة لوضع وتنفيذ السياسات العامة. ومنذ أعوام طويلة، تصدت حكومة المكسيك للمشاكل المتعلقة بالأطفال من خلال برامج ملائمة لكل الفئات الاجتماعية والسكانية التي يتكون منها بلدنا.

وكجزء من برنامجنا التعليمي المجاني لفترة العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وزعنا ٢٥٠ مليون كتاب مدرسي مجانا، ونشرنا ما يزيد على ١٥٠ مطبوعة بأكثر من ٥٠ لغة أصلية لأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ طالب يتلقون العلم في المدارس الابتدائية بلغة الأم.

وفي مجال التغذية، فإن برنامج تقديم وجبة الإفطار، الذي بدأ منذ حوالي ٨٠ عاما، يمثل استراتيجية أساسية للدعم الغذائي للتعليم السليم. وتقدم يوميا ما يزيد على خمسة ملايين وجبة إفطار لأطفالنا، وذلك بمشاركة المجالس البلدية والمدارس والأسر.

وبالنسبة لحكومة المكسيك، تشكل الأسرة أساس كل جهودنا في مجال الأطفال، ولذلك نسعى إلى مكافحة الضعف أمام الأخطار من خلال برامج تبدأ وتنتهي بالأسرة. ولذلك، قمنا بترشيد عمليات التبني على أساس اقتناعنا بأن إحدى أهم استراتيجيات الوقاية هي ضمان أن يتمكن كل طفل من العيش في حضن أسرة. وقد عززنا اتخاذ الإجراءات على مستوى الحكومة الاتحادية، بالتعاون مع السلطات الحكومية الأخرى، لضمان أن يخدم التبني مصالح الطفل. وبعبارة أخرى، نحن نبحث عن أسرة من أجل طفل، وليس عن طفل من أجل أسرة.

إننا نسلم بالحاجة إلى تحسين ظروف الأمهات العاملات وأطفالهن. ومنذ تولي الحكومة الجديدة مهامها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فتحنا حتى الآن ٠٠٠ ٥ مركز رعاية للأطفال تضم ٠٠٠ ١٠٠ طفل وطفلة. كما أننا خصصنا الموارد لتحسين مستوى الجودة لدى مراكز الرعاية التي كانت قائمة أصلا. وبفضل تلك المراكز، تمكنت أسر كثيرة من التغلب على مستويات الفقر الموروثة. ويتلقى الأولاد والبنات الرعاية، بما في ذلك في مرحلة ما قبل الحضانة، مما يؤمن لهم مستقبلا حافلا بفرص أوفر للنمو.

وفي مجال الصحة، كان من بين أهم السياسات في هذا العام ”التأمين الصحي لجيل جديد“، وهو برنامج يهدف إلى توفير الخدمات الصحية لجميع المواليد، الذين لا يشمل الضمان الاجتماعي أسرهم، وذلك اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وأود أن أركز بالتحديد على إنشاء المجلس الوطني للأطفال والمراهقين، الذي يتابع الأهداف الوطنية لبرنامج العمل لفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ ويعمل بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في القطاع العام، والخاص، والاجتماعي، وكذلك مع الأطفال والشباب. ويعمل المجلس حاليا على نشر تقرير عن التقدم الذي أحرزته المكسيك في مجالات الواحد والعشرين هدفا.

ووفقا للتقرير الأخير الذي نشره المجلس الوطني في عام ٢٠٠٦، فإن المكسيك وضعت ما يناهز ٣٠ برنامجا في مجال الحماية من كل أنواع العنف وسوء المعاملة والاستغلال، وحققت تلك البرامج نتائج ممتازة. فعلى سبيل المثال، جرى تخفيض عمالة الأطفال بنسبة ٢٥,٣ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠، وزاد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس بنسبة ٤٠,٩ في المائة. كما أن معدل الإصابة

بفيروس الإيدز في أوساط الشباب انخفض بنسبة كبيرة، وصلت إلى ٣٣ في المائة بين العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

ومع ذلك، ما زلنا نواجه التحديات في مجال التعليم والصحة. فمنذ العام ٢٠٠٠ لم تخفض معدلات سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة إلا إلى ٢٣ في المائة. ومع أننا رفعنا نسبة الأطفال المشمولين بالحضانة من ٧٥,٧ في المائة إلى ٩٩,٧ في المائة، فإننا لم نتمكن من رفع نسبة الالتحاق بالمدارس إلا ٠,٤ في المائة. ومما يؤسف له أن عددا كبيرا من الأطفال لا يستكملون مرحلة الدراسة الابتدائية.

وما زلنا نواجه مشكلات في مجال وفيات الأمهات في مرحلة النفاس ووفيات الرضع. ونجحنا في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ في تخفيض معدل الوفيات من ٨٩ في كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء إلى ١٨,٢ في كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. ولكن هدفنا لعام ٢٠١٠ أن نصل إلى ١٢ من كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، ولكننا لم نحقق حتى الآن سوى التخفيض إلى ١٦,٢ من كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء.

وبوجه عام، يمكننا القول إن المكسيك ماضية في المسار الصحيح. ولدينا نظام مؤشرات يمكننا من الاستمرار في تقييم آثار برامجنا. وحاليا، لا توجد لدينا صعوبات إلا في ثلاثة مجالات، وهناك ثلاثة مجالات أخرى تدل المؤشرات فيها على وجوب التقدم بحذر. ولكن بالنسبة للأهداف الـ ١٥ المتبقية، فلا يبدو أن هناك عقبات في طريق النجاح. ونحن واثقون بأننا سنبلغ تلك الأهداف بحلول العام ٢٠١٠.

وفي الختام، أود أن أطرح موضوعا لنظر الجمعية العامة، وهو بالغ الأهمية بالنسبة لوفد المكسيك، وهو، في نظرنا، ينبغي أن يؤدي دورا مركزيا في جدول الأعمال الدولي بشأن ”عالم صالح للأطفال“. وأشير هنا إلى إشراك وسائط الإعلام بوصفها أهم وسيلة لنشر الثقافات، وهي ترافقنا في حياتنا اليومية، ولا سيما حياة الأطفال. ويرى وفد المكسيك في وسائط الإعلام وسائل أساسية للترويج وسط أجيالنا الجديدة لاحترام حقوق الإنسان، والسلام والعناية بالبيئة.

وما من شك، كما هو الحال دائما، في أن توحيد جهودنا وإرادتنا في محافل مثل هذا المحفل، سيكون أساسيا للالتزام ببناء عالم صالح للأطفال.

الرئيس بالوكالة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نورا سعدية جعفر، الوزيرة المنتدبة المعنية بالأسرة وشؤون المرأة في الجزائر.

(تكلم بالفرنسية)

وقبل أن أعطي الكلمة للسيدة جعفر، أود أن أنقل لها ومن خلالها إلى حكومة وشعب الجزائر أعمق مشاعر الحزن والأسى التي يشعر بها أعضاء الجمعية العامة إزاء الأحداث الرهيبة التي وقعت في بلدها في هذا الصباح وسقوط الضحايا المروع نتيجة لهذا الحادث. وأرجو أن تتقبل منا أحر التعازي وأعمق مشاعر المؤاساة.

السيد جعفر (الجزائر): في البداية يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل للرئيس بالنيابة ولكل الذين قدموا تعازيهم إثر الاعتداء الإرهابي الذي تعرضت له بلادي اليوم.

لقد انطلقت الدورة الاستثنائية عام ٢٠٠٢ من تقييم دقيق للمرحلة السابقة وأمكن رسم أهداف واضحة على أساس ذلك التقييم. ونقف اليوم في هذا المقام لمتابعة نتائج تلك الدورة الاستثنائية. وأول ما ينبغي أن نركّز عليه في مسعانا هذا هو ذلك الإجماع الرائع الذي تحقق حول الطفولة في العالم، والذي سمح بإدراك أشمل لقضايا الطفولة وبإدراجها ضمن المساعي الدولية الجارية ذات الصلة مثل محاربة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما سمح بإطلاق مساع دولية في قضايا محددة تخص الأطفال، ومن

أهمها الدراسة الهامة حول العنف ضد الأطفال في العالم، حيث كانت فرصة لتعميق فهم بعض الظواهر المتصلة بحماية الأطفال في مختلف مناطق العالم، ومناسبة لتعزيز الجهود القائمة وتعبئة طاقات جديدة على مستوى العالم ونأمل أن تتواصل المبادرات الداعمة لهذه الجهود الدولية.

وينبغي الإشارة هنا إلى أننا نعمل مع الأطفال ومن أجلهم وهذه ضمانة لبلوغ نتائج ملموسة تمس الأطفال مباشرة. وفيما يتعلق بالتزاماتنا بتحقيق عالم جدير بالأطفال في بلداننا اسمحوا لي أن أذكر نبذة مختصرة جدا عن بلادي، ما دام ذلك موضع تقييم هذا اللقاء الهام.

كان من حظ الطفولة في الجزائر وتعزيزا لما تم إنجازه في مجالات عديدة أن انطلقت عدة برامج تنمية متكاملة منذ سنة ٢٠٠٠، وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤؛ والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وتعزيزا للمساواة بين المواطنين في كل المناطق تم إطلاق برنامجين تكميليين، وهما: البرنامج الخاص بولايات الجنوب؛ والبرنامج الخاص بمناطق الهضاب العليا. وخلقت هذه البرامج الضخمة مناخا مواتيا جدا لتحسين ظروف حياة الناس وتطوير الهياكل وتحديث المرافق والخدمات العمومية ودعم التنمية وتطوير التكنولوجيات الجديدة وأطلق ديناميات اجتماعية واقتصادية كبيرة في البلاد.

واعتمدت الجزائر استراتيجية حازمة للقضاء على المديونية الخارجية ومحاربة البطالة لتعزيز فرص التنمية، كما تم وضع برامج خاصة لدعم الأسر المعوزة ومحاربة الفقر من خلال برامج رائدة في مناطق عديدة ودعم المشاريع الاستثمارية ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم وضع برنامج وطني للتنمية الزراعية وتطوير الريف. وقد سمحت مجمل هذه البرامج والاستراتيجيات بتوفير موارد أكبر تتم تعبئتها لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية لصالح الأطفال وأسرهم وتجسد ذلك في بلوغ أهم الأهداف الإنمائية للألفية ونذكر منها خاصة ما تحقق في مجال التربية.

وفيما يتعلق بأسلوب العمل، تم تحقيق خطوة معتبرة في مسعى تعزيز الشراكة من أجل الأطفال، وقد تجسد ذلك بطريقتين: تعزيز العمل المشترك ضمن برامج محددة الأهداف بين المؤسسات المختلفة المعنية بالطفولة؛ وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والبرلمانيين، وسيتم التركيز في المرحلة المقبلة على إشراك القطاع الخاص بشكل أكثر فعالية، بالعمل مع الهيئات الدولية المعنية وخاصة اليونيسيف، والعمل مع الأطفال حينما يتعلق الأمر بتحقيق إنجازات تخصهم، وبأشكال تتناسب مع مستواهم واهتماماتهم. وقد أمكن التأكد من جدية هذا المسعى خلال الأعمال التي قمنا بها ضمن مسار إعداد الخطة الوطنية للطفولة.

وضمن هذا المناخ الإيجابي عملنا على الوفاء بالالتزامات الخاصة بتحقيق ''جزائر جديرة بالأطفال'' من خلال برامج قطاعية متعددة، منها برامج تتعلق بالصحة والصحة الإنجابية، وتحسين إطار الحياة للأطفال وأسرهم وتحسين الخدمات الصحية، وتعزيز برامج حماية الأمومة والطفولة الجارية ببرامج خاصة بمحاربة وفيات الأطفال والأمهات من خلال البرامج الوطنية لما قبل الولادة وما بعدها. وعملنا أيضا على تحسين نوعية التربية والتعليم وتعميمهما، مع الحرص على إدخال إصلاحات على المنظومة التربوية من حيث المناهج وطرائق التدريس والتكفل بالطفولة المبكرة فضلا عن التكفل بالجوانب الاجتماعية للتلاميذ.

ونذكّر بأن في الجزائر ما يناهز ٨ ملايين من الأطفال في المدارس، وتتراوح أعمارهم بين ٦ إلى ١٦ سنة. وفيما يتعلق بالحماية تتمتع الترسانة القانونية بخصائص حمائية قوية ترسخت بالتدريج منذ السنوات الأولى للاستقلال،

ويجري تعزيزها ضمن الإصلاح الشامل الذي تقوم به الجزائر في مجال العدالة، وقد أعددنا مشروع قانون لحماية الطفولة في الجزائر، وصادق عليه مجلس الحكومة وهو الآن قيد نظر مجلس الوزراء، وسيدعم هذا القانون منظومة الحماية القائمة.

وقد أعدت الجزائر استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال في ضوء الدراسة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة لمكافحة العنف ضد الأطفال في العالم. وفي هذا السياق تم إعداد خطة وطنية للطفولة من أجل تحقيق جزائر جديرة بالأطفال. وساهمت في إعداد هذه الخطة الوطنية كل القطاعات الوزارية والهيئات الوطنية المعنية بالطفولة، ومنظمات المجتمعات المحلية، والخبراء ووسائل الإعلام، وتم إشراك الأطفال وخاصة الأيفاع. وتهدف هذه الخطة الوطنية على تحديد الأولويات الوطنية في مجال الطفولة في المرحلة القادمة وحتى عام ٢٠١٥.

إن المدة التي قطعناها في العمل من أجل تحقيق عالم جدير بالأطفال تسمح لنا باستخلاص الدروس الملائمة للعمل في المستقبل. ويمثل التزام الدولة الركن الأساسي من أجل إعمال حقوق الطفل وتوفير الشروط الضرورية لتدخل كل الأطراف الفاعلة في مجال الطفولة؛ ويمثل هذا الالتزام جزءا أساسيا من مهام الدولة في توفير الأمن والحماية والخدمات الأساسية، مثل التربية والصحة والبيئة السليمة والترفيه والتسلية وتحسين شروط الحياة. ولذلك، فإن المخططات المتعلقة بالطفل تندرج ضمن الاستراتيجية العامة للتنمية ولا يمكن تحقيق طفولة سعيدة في محيط بائس، وتمثل التزامات المجتمع الدولي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في العالم شرطا أساسيا للوفاء بالتزاماتنا تجاه الأطفال، ويقتضي الأمر تجديد التزاماتنا إزاء الأطفال في الأوضاع الصعبة وخاصة في أفريقيا.

إن العمل من أجل الأطفال يتطلب أن نعمل مع الأطفال وأن نبدأ في تطبيق مبدأ المشاركة منذ البداية. والعمل من أجل الأطفال عمل توافقي أفقي يتطلب تدخل كل الأطراف المعنية بالطفولة، ويقتضي ذلك إيجاد الإطار الملائم للعمل المستدام. والعمل من أجل الأطفال يتطلب أيضا النظر الجدي إلى المحيط الطبيعي لنمو الطفل وهو الأسرة، والعمل على توفير أسباب الاستقرار والحماية اللازمة وفتح أفاق التطور والنمو والتفتح ضمن إطار الأسرة. ولذلك، فإن العمل من أجل الطفولة يقتضي العمل على استقرار الأسرة وتوفير الوسائل الضرورية لازدهارها وتفتحها وتمكينها من أداء مهامها الأساسية كخلية أساسية في المجتمع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة شهيدة جميل، الوزيرة الاتحادية للمرأة والتنمية والرفاه الاجتماعي والتعليم الخاص في باكستان.

السيد جميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بتهانئي لرئيس الجمعية العامة على نجاحه في عقد الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. كما أغتنم هذه الفرصة للترحيب بصدور تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الواردة في الوثيقة الختامية، بعنوان ”عالم صالح للأطفال“.

ويتضمن التقرير استعراضا وافيا لما أُحرز من تقدم على مدى السنوات الخمس الماضية في المجالات الأربعة ذات الأولوية الواردة في الوثيقة الختامية: أي تخفيض معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية والحد من سوء التغذية، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ومنذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠، الذي تلته الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢، قطع المجتمع الدولي شوطا طويلا في تعزيز التزاماته إزاء الطفل. فعدد متزايد من الأطفال يحصلون اليوم على خدمات مناسبة في مجالات التعليم، والمرافق الصحية، والتغذية، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والمأوى والرعاية.

غير أن التحقيق الكامل لالتزاماتنا بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها ما زال بعيد المنال. فالتحديات المتمثلة في عدم المساواة، والفقر، والتمييز على أساس نوع الجنس أو الأصل العرقي أو العنصر أو الدين، والبالغين مقابل القصر، والأطفال المهاجرين ما زالت قائمة. والأطفال والمراهقون المتضررون بالكوارث الطبيعية، أو الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي، أو يواجهون التشريد الداخلي أو الخارجي، يُحرمون من طفولتهم ويتعرضون بوجه خاص للعنف، والاستغلال الجنسي، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والسخرة والاسترقاق.

وهناك أدلة متزايدة على أن الأطفال يقعون ضحايا للعنف في بيوتهم، ومدارسهم، وأماكن عملهم، ومجتمعاتهم المحلية في جميع أنحاء العالم. ولانتهاك حقوق الطفل عواقب وخيمة تستمر مدى الحياة. وتنتشر المشكلة على نطاق واسع إذ تتجاوز الحدود الجغرافية، والثقافية، والدينية، والاجتماعية والاقتصادية. وقد أدام الجهل بالعنف ضد الأطفال وإنكار وجوده ذلك الإيذاء ووفرا الحماية لمقترفيه.

ولترجمة أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل إلى حقيقة، وضعت حكومة باكستان في التسعينات برنامج عمل وطني واستعرضته لاحقا أمام الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢. وتُعِد حكومة باكستان الآن، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لوضع سياسة وخطة عمل وطنيين معنيتين بالطفل للعقد المقبل، من خلال عملية تشاورية وتشاركية مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. كما يجري التحضير لخطط مماثلة على صعد المحافظات والأقاليم والمقاطعات.

ويشكل حق الطفل في الحصول على التعليم أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة لباكستان. وبفضل استمرار الحكومات المتعاقبة في التركيز على التعليم، ازداد صافي معدل التسجيل في المدارس الابتدائية إلى ٥٢ في المائة عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، مقابل ٤٢ في المائة عام ٢٠٠١-٢٠٠٢. ووافقت الحكومة مؤخرا على استراتيجية لإصلاح قطاع التعليم من أجل معالجة نوعية التعليم المتاح للأطفال. ويشكل التعليم الخاص للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة موضوعا ناشئا في باكستان، إذ أُقيم ٤٩ مركزا للتعليم الخاص في المدن الكبرى.

وقد كانت باكستان مدركة على نحو خاص للحقيقة المتمثلة في أن الأطفال أكثر عرضة لظاهرة العنف. ومن بين أهم التطورات في ذلك الصدد، الإعداد لخطة عمل وطنية لمكافحة إيذاء الأطفال واستغلالهم جنسيا، وفقا لإعلان وخطة عمل استكهولم. وفي تموز/يوليه بإسلام أباد، استضافت باكستان أيضا الاجتماع الأول لمنتدى جنوب شرق آسيا المعني بإنهاء العنف ضد الأطفال، الذي أفضى إلى اعتماد استراتيجية إقليمية لمنطقة جنوب شرق آسيا لمكافحة إيذاء الأطفال جنسيا في بلدان جنوب شرق آسيا.

وعلى المستوى المحلي، يتم الإعداد لمشروع قانون معني بحماية الطفل بغية معالجة جميع المسائل المتعلقة بحماية الطفل من العنف والإيذاء الجنسي بصورة أكثر شمولا. كما نقوم بدراسة لاستعراض القوانين الوطنية لمنع ومراقبة الاتجار بالأطفال والنساء. وستساعد هذه الدراسة على مكافحة الخطر المتمثل في الاتجار بالأطفال والنساء لأغراض

الدعارة، وعمل الأطفال، والتسول، وتجارة الأعضاء البشرية، والاسترقاق أو السخرة.

ولن نبالغ مهما حاولنا في أهمية واجبنا الأساسي إزاء الأطفال المتمثل في كفالة بقائهم بصحة جيدة. وفي مجال صحة الأطفال، تعي باكستان العبء الهائل المتمثل في الوفيات والأمراض التي تصيب النساء والأطفال ومن الممكن اتقاؤها، وتلتزم تماما بتحسين حالتهم الصحية. وباكستان من بين البلدان النامية القلائل التي عممت موضوع الإصابة بالأمراض غير المعدية في برامجها المعنية بالصحة العامة.

وتمثل صحة الأمهات والأطفال عنصرا حاسما للغاية في سياستنا الوطنية المعنية بالصحة والأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك السياق، خططت وزارة الصحة لبرنامج أساسي في مجال صحة الأمهات والأطفال. وتم البدء عام ٢٠٠٦ بخطة استراتيجية لصحة الأمهات والأطفال، بتكلفة تبلغ ١٩,٥ بليون روبية، بغية تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من ٦٥ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، ومعدل وفاة الأطفال حديثي الولادة إلى أقل من ٤٠ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠١١.

وقد أثبتت الأبحاث التي أجريت مؤخرا أن الزواج والأسرة مؤسستان لا بديل عنهما، وأن الرجال والنساء والأطفال يبلغون أعلى درجات السعادة والصحة والرفاهية بالعيش في كنف أسر مستقرة مصونة. وأقرت اتفاقية حقوق الطفل مسؤولية كلا الوالدين والأسرة برمتها عن رفاه الأطفال ورعايتهم. غير أن ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم يترعرعون، للأسف، دون أحد الأبوين أو كليهما بسبب الفقر، والإعاقة، والمرض، والكوارث الطبيعية، وتفكك الأسرة والطلاق. ويحظى رفاه الأطفال ومؤسسة الأسرة بمكانة خاصة في سياسات ودستور دولة باكستان، لأن الأطفال دائما محور لاهتمامنا.

وأخيرا، آمل أن نكون، بالتقائنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، قد أكدنا مرة أخرى وعززنا النداء الذي وجهه جميع الأطفال، وأعربنا عنه بصورة أقوى. وينبغي أن نولي اهتماما أكبر للتقليل إلى أدنى حد من شكاوى جميع الأطفال في جميع الحالات، بمن فيهم أولئك الذين يواجهون العنف، والإيذاء الجنسي، والحرب، والصراعات، والكوارث الطبيعية، والتشريد الداخلي، والاحتلال الأجنبي الذي طال أمده. وآمل أن نضم صوتنا إلى الأصوات المرتفعة في العالم والمُطَالِبة بإحداث تغيير حقيقي ونوعي في حياة الأطفال، بصرف النظر عن انتمائهم الطائفي، ومعتقداتهم، ودينهم، ونوع جنسهم. ولن نتمكن إلا بتلك الطريقة من كفالة أن يصبح هذا العالم صالحا للأطفال كافة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة وانغ شوشيين، نائبة المدير التنفيذي للجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة في الصين.

السيدة وانغ شوشيين (الصين) (تكلمت بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب تعاطفنا مع ضحايا التفجيرات في الجزائر وتعازينا لهم، وعما نشعر به من قلق.

واليوم، يجتمع ممثلو مختلف البلدان هنا لاستعراض التقدم المحرز على مدى السنوات الخمس الماضية في تنفيذ الأهداف المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، بعنوان ”عالم صالح للأطفال“، وتحديد التحديات التي ما زال يتعين التصدي لها بغية تحقيق تلك الأهداف، ووضع خطة استراتيجية لإحراز مزيد من التقدم، الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة. وباسم حكومة جمهورية الصين الشعبية، أتقدم بالتهنئة الحارة لهذا الاجتماع ونشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره بشأن متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل.

وقبل خمس سنوات، شدد رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول المشاركة في الدورة الاستثنائية على التزامهم بتنفيذ الأهداف الواردة في الإعلان وخطة العمل من أجل حصول كل طفل من أطفال العالم على فرص متساوية في البقاء، والنماء، والحماية، والمشاركة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، حرصت حكومة الصين على المبادئ المتمثلة في إيلاء الأولوية للأطفال والعمل على تحقيق مصالح الطفل المثلى، وامتثلت بصورة صارمة لأهداف وروح الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، وأوفت جديا بالتزاماتها، واتخذت إجراءات ملموسة لتنفيذ برنامج العمل الوطني المعني بنماء الأطفال في الصين (٢٠٠١-٢٠١٠)، الذي عزز على نحو فعلي التقدم المحرز في قضية الطفل في الصين.

ولتعزيز تنمية الأطفال، اتخذت حكومة الصين مجموعة من التدابير الإيجابية. أولا، قامت بصياغة وتحسين قوانين وتشريعات وسياسات لحماية حقوق الأطفال ومصالحهم. ووُضِعَت مجموعة كاملة من القوانين الأساسية لحماية حقوق الأطفال ومصالحهم في الصين. ومنذ عام ٢٠٠٢، قامت الصين بمراجعة الدستور، وقانون الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها، وقانون حماية حقوق المرأة ومصالحها، وقانون التعليم الإجباري، وقانون حماية القاصرين. وقد وضعت سياسات وقوانين تتعلق بتوفير التعليم الأساسي للأطفال، والرعاية المنزلية لليتامى، وتقديم المساعدة لأطفال الشوارع والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو الذين يبتّمهم الإيدز، وما إلى ذلك. وفي عام ٢٠٠٦، نقحت الصين قانون حماية القاصرين من أجل تعزيز حماية الأطفال.

ثانيا، عززنا مسؤولية الحكومة عن تلبية احتياجات الأطفال تنفيذا لبرنامج العمل الوطني. ووفقا للهدف العالمي المتمثل في تحقيق نماء الطفل، وضعت حكومة الصين ونفذت برنامج عمل وطنيا يتعلق بنماء الأطفال في الصين للفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠. كما أعدت الحكومات المحلية على صعد المحافظات والبلديات والمقاطعات والمدن خططا لتنمية الأطفال. وفي عام ٢٠٠٦، ولأول مرة، أدرجت الحكومة المركزية والحكومات المحلية على مستويات مختلفة تنمية الأطفال في خططها العامة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز تحقيق التنمية المنسقة. ووضعت الحكومات على جميع المستويات وحسنت آليات للتعاون بين القطاعات معنية بنماء الأطفال. وما برحت الحكومة الوطنية تزيد مما تخصصه من موارد مالية للتعليم الإجباري في المناطق الفقيرة ومناطق الأقليات العرقية، والمساعدة المقدمة للطلاب من الأسر الفقيرة، والرعاية الصحية للنساء والرضع، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحته. ويتمتع حوالي ١٥٠ مليونا من الطلاب في المناطق الريفية بالتعليم الإجباري المجاني، ويحصل بعضهم على الكتب المدرسية بالمجان وعلى إعانات مالية لتحمل أعباء الحياة. وانطلقت في المناطق الفقيرة مشاريع لتشجيع الولادة في المستشفيات، وتخفيض معدل وفيات الأمهات والقضاء على الوفيات الناجمة عن الإصابة بكزاز المواليد. ويحصل المرضى المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية بالمجان، وتجرى فحوصات الإيدز دون الكشف عن الهوية، واعتُمِدَت نُهُج لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل.

ثالثا، نقوم بالرصد والتقييم بصورة منتظمة، ونُحسِّن إحصاءاتنا التي تراعي نوع الجنس. واستجابة للبرنامج المعني بنماء الأطفال للفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠، وضعت الحكومات المركزية والمحلية نظاما للرصد وفهرسة

الإحصاءات مصنفا حسب نوع الجنس وأنشأت قاعدة بيانات لرصد نماء الأطفال. وفي عام ٢٠٠٦، أجرت الحكومة تقييم منتصف المدة لتنفيذ خطة العمل الوطنية، التي تشكل الأساس لاستراتيجية متابعة نماء الطفل.

وبتنفيذ الصين لمجموعة من القوانين والأنظمة والسياسات والتدابير على مدى السنوات الخمس الماضية، حققت مزيدا من التقدم والانجازات في العديد من جوانب نماء الأطفال، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، وحماية حقوقهم ومصالحهم، والمساواة بين الجنسين. ومازالت حالة الأطفال في مجالي الصحة والتغذية آخذة في التحسن، وتزداد معدلات التسجيل والمشاركة في التعليم الأساسي. ونحن نسير في الطريق الصحيح في ما يتعلق بتحقيق هدفي تخفيض معدلات وفاة الرضع والأطفال دون الخامسة وكفالة التعليم الأساسي للجميع، في جملة أمور، بل يجري تحقيقها قبل الموعد المقرر، كما أن معدل وفيات الأمهات قد انخفض بصورة ملحوظة.

وأحرز تقدم جديد في مجال حماية الأطفال. ويستفيد من نظام الحماية والمساعدة الأطفال اليتامى والمعوقون وأطفال الشوارع، والأطفال من الأسر المهاجرة، والأقليات العرقية والأسر الفقيرة. وتم تحسين الأجواء المواتية لتنمية الأطفال إلى أقصى حد. وكُفِلَت مشاركة الأطفال على نطاق واسع في المسائل التي تؤثر فيهم. ويسرنا أن طفلا من الصين تم اختياره لحضور هذا الاجتماع.

ونحن ندرك أن الصين، باعتبارها بلدا ناميا يضم ٣٤١ مليونا من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، ما زالت تواجه العديد من التحديات في ما يتعلق بنماء الطفل، مثل التفاوت بين الأقاليم، والقضايا الجديدة أو الناشئة التي تتسبب فيها هجرة السكان، وتزايد معدلات العيوب الخلقية، والفجوة بين الجنسين، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحته. ولمعالجة تلك المشاكل، ستتخذ حكومة الصين مزيدا من الإجراءات لتنفيذ نظرة علمية للتنمية محورها السكان، وتسريع وتيرة التنمية الاجتماعية المركزة على تحسين الأحوال المعيشية، وإيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية أكثر مواءمة لتنمية الأطفال ورفاهم، ومواصلة التحسين لتنفيذ خطة العمل الوطنية، وتعزيز الضمان الاجتماعي للأطفال الضعفاء، وسد الفجوة بغية تعزيز التنمية المنسقة.

وتود حكومة الصين أن تجدد التأكيد على التزامها ببذل قصارى جهدها لمواصلة تعزيز نماء الطفل. ونأمل أن نتوصل إلى توافق في الآراء مع جميع البلدان المشاركة في هذا الاجتماع من أجل تكثيف جهودنا الجارية وتعزيز إسهاماتنا لبناء عالم صالح للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة كارمن أوليفيرا، نائبة وزير تعزيز حقوق الأطفال والمراهقين في البرازيل.

السيدة أوليفيرا (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أتقدم بأحر تحياتي باسم حكومة البرازيل وباسم أكثر من ١ ٢٠٠ من الممثلين البرازيليين الذين شاركوا في المؤتمر الوطني السابع لحقوق الأطفال والشباب، الذي عقد في برازيليا في الأسبوع المنصرم. وشارك ٣٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص في المؤتمرات التحضيرية المحلية التي نُظِمَت في ٥٠٠ ٤ مدينة. وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر – ”كفالة حقوق الأولاد والبنات والمراهقين: استثمار ضروري“ – شديد الارتباط بموضوع هذا الاجتماع التذكاري.

ولدى افتتاح الرئيس لُولاَ للمؤتمر، جدد التزامه بإيجاد الظروف الملائمة لتنفيذ البرازيل للأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على هدف تغيير نموذج التنمية الاقتصادية الذي يُوَلِّد تركيز الثروة والإقصاء الاجتماعي، الذي وضع بلدنا تاريخيا على قائمة أكبر ١٠ اقتصادات في العالم،

ولكنه وضعه أيضا من بين البلدان الخمسة ذات أسوأ توزيع للدخل. ولدى تشديد الرئيس لُولاَ على الأولوية التي توليها حكومته بصورة غير مشروطة لمكافحة الفقر، أقر بأن المصلحة العليا للأولاد والبنات والمراهقين تستند إلى كفالة العدالة الاجتماعية وعدم التمييز، لا سيما في بلد يعيش فيه ٤٣ في المائة من الأولاد والبنات في مراحل الطفولة المبكرة في أسر فقيرة.

وبفضل السياسات المطبقة منذ عام ٢٠٠٣، تَمَكَّنت البرازيل عام ٢٠٠٦ من تحقيق أدنى مؤشرات الفقر المدقع في العقدين الماضيين وأفضل توزيع للدخل في الـ ٢٥ سنة الماضية. وخلال تلك الفترة، شهدت البرازيل إدماج أكثر من ١١ مليون أسرة في برامج تحويل الدخل. وعلاوة على ذلك، تضاعف عدد الوظائف وفاق الزيادة في الحد الأدنى للأجور معدل التضخم بنسبة ٢٦ في المائة.

كما شكلت مسألة عدم المساواة العرقية والعنصرية إحدى الأولويات، على النحو الذي يجسده التقدم المحرز في التمليك القانوني لأكثر من ١٠ ملايين هكتار للسكان الأصليين والأشخاص من أصول أفريقية. وسعيا من الحكومة الاتحادية لتخفيض أوجه التفاوت بين الأقاليم، نُفِّذت، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والحكومات المحلية، برامج في المنطقتين الشمالية والشمالية الشرقية، اللتين نجد فيهما أكبر معدلات لتمركز الفتيان والفتيات والمراهقين وأدنى مؤشرات التنمية البشرية ونماء الأطفال.

كما أن التحسينات في قطاع الصحة واعدة. ومقارنة بالفترة السابقة، خفضت معدلات سوء التغذية إلى النصف وهبطت معدلات وفيات الأطفال بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا. وعلاوة على ذلك، نُفِّذ برنامج للرعاية الصحية الأساسية في ٩٠ في المائة من المدن البرازيلية.

ومؤخرا، أُحرِز تقدم هام في قطاع التعليم، بزيادة قدرها ١٠ أضعاف في الميزانية الحالية الخاصة بالتعليم الأساسي، ودعم اليوم المدرسي الكامل، وازدياد عدد المدارس التقنية والمنح الجامعية المقدمة للطلاب الفقراء. ووضعت خمسة برامج جديدة لحماية الفتيات والفتيات والمراهقين من العنف، بما في ذلك سياسة وطنية لمكافحة العنف الجنسي وإنشاء نظام وطني لمساعدة المراهقين الخارجين عن القانون.

لقد أظهرت تلك البرامج نتائج ايجابية، مثل تخفيض عمالة الأطفال الاستغلالية إلى النصف في العقد الأخير؛ ووضع خطط لمكافحة العنف الجنسي في معظم المدن المعرضة لذلك؛ وانخفاض في معدلات قتل الشباب، مما يعكس آثار اعتماد قانون نزع السلاح، الذي أنقذ حياة الآلاف.

وجميع المبادرات التي ناقشتها هي جزء من برنامج لم يسبق له مثيل، عنوانه ''خطة الرئيس – صديق الأطفال والمراهقين''. وقد وُضع البرنامج وفقا لأهداف ''عالم صالح للأطفال'' ويشمل ٢٤٢ تدبيرا. وتمكّن عملية إعداد التقارير السنوية من المراقبة، بمشاركة حوالي ٤٠ مؤسسة.

والبرازيل ملتزمة بالتعاون مع البلدان المجاورة لها في المنطقة في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور)، لا سيما من خلال مبادرة بلدان المخروط الجنوبي المعنية بالطفل (نينيوسور)، التي تضم ١٠بلدان ولديها أربع أولويات: مكافحة الاستغلال الجنسي، وقضاء الأحداث، وعمالة الأطفال، والطفولة المبكرة.

وعلى المستوى العالمي، سوف تستضيف البرازيل، في عام ٢٠٠٨، المؤتمر العالمي الثالث لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال للأغراض التجارية، بالتعاون مع الحكومات الوطنية واليونيسيف ومنظمة إنهاء بغاء الأطفال واستغلالهم في إنتاج

المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، ومنظمات غير حكومية أخرى.

وسوف يسهم برنامجان جديدان بالمزيد في تحسين المؤشرات الاجتماعية. وسيمكن البرنامج المعني بسرعة النمو من تنمية الاقتصاد بطريقة أكثر إنصافا واستدامة. وفضلا عن ذلك، سيعزز البرنامج الخاص بالإسراع بإجراءات الحصول على الجنسية، إلى جانب البرنامج الاجتماعي للأطفال والمراهقين، الجهود المبذولة للدمج الاجتماعي.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشدد على الأهمية التي نوليها لإسهامات الأطفال والمراهقين، كما ظهر ذلك من أن نسبة المراهقين كانت ٢٥ في المائة من الوفود التي حضرت المؤتمر الوطني الأخير في برازيليا، مع الحق في التصويت بنفس صفة الكبار.

وفي إطار كثيرا ما يوجه فيه النقد للشباب لكونهم مجرد مستهلكين ولعدم مبالاتهم السياسية، نشدد مجددا الآن أكثر من أي وقت مضى على الحاجة إلى ضمان مشاركتهم الفعالة في عملية اتخاذ القرار. وتتيح التجربة البرازيلية الأخيرة تبادلا ثريا بين الأجيال فيما بين الكبار والمراهقين، الأمر الذي يبعث فينا النشاط جميعا. وكما قال الشاعر البرازيلي غوماریاس روسا: ”الحياة وجبة مشتركة، يسهم كل شخص فيها بتوابله لتحسين مذاقها“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بولديج بنبراتيب، نائب وزير التنمية الاجتماعية والأمن البشري في تايلند.

السيد بنتراتيب (تايلند) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود، بالنيابة عن حكومة تايلند، أن أتقدم بالتعازي لحكومة الجزائر وأسر موظفي الأمم المتحدة التي تضررت من الهجوم الإرهابي.

إنه لمن دواعي الفخر والشرف أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة هذه الجلسة العامة التذكارية الرائعة الرفيعة المستوى المكرسة لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وبالنيابة عن وفد تايلند وحكومة وشعب تايلند، أود أن أعرب عن تقديري للأمم المتحدة لقيامها بدور ريادي بشأن مسائل الأطفال.

ومنذ الانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٢، أولت حكومة تايلند أهمية كبرى لتنفيذ كل جانب من بنود الاتفاقية والبروتوكولات الاختيارية التابعة لها، التي صدقت عليها تايلند في عام ٢٠٠٦.

وأود أن أؤكد مجددا التزام تايلند بجميع الاتفاقيات والصكوك الدولية التي كانت قد وقعتها أو انضمت إليها. وفيما يتعلق بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، ”عالم صالح للأطفال“، أوكلت الحكومة، في عام ٢٠٠٢، لوزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري مسؤولية تنسيق ووضع السياسة الوطنية والخطط الاستراتيجية بشأن قضايا الأطفال. وفي إطار ”عالم صالح للأطفال“ للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦، شارك ١٠ ٠٠٠ طفل في عملية صوغ السياسات، التي أدرجت فيها آراؤهم إلى جانب آراء الممثلين عن الوكالات الحكومية وغير الحكومية.

وتتكون السياسة الوطنية والخطة الاستراتيجية التايلندية لنمو الأطفال من ١١ جانبا، تشمل أربعة جوانب من ”عالم صالح للأطفال“. وتلك الجوانب هي في مجالات الأسرة والطفل؛ وتعزيز الصحة البدنية والذهنية للأطفال؛ وتعزيز سلامة الطفل ومنع إلحاق الأذى بالأطفال؛ والأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وتعليم الأطفال؛ والترفيه عن الأطفال؛ والأطفال ووسائط الإعلام؛ والثقافة والدين؛ وتعزيز مشاركة الأطفال؛ وحماية الأطفال الذين هم في حاجة إلى حماية

خاصة؛ وتعديل القوانين والقواعد والأنظمة ذات الصلة بالأطفال.

وعلى الصعيد الوطني، توجد ٣٥ منظمة تقوم بتنفيذ ٣٠٨ من البرامج والأنشطة. وعلى صعيد الأقاليم، اعتمدت المنظمات في ٧٦ مقاطعة خطط عمل إقليمية. وأعلنت حكومتي عن الخطة الوطنية للأطفال والشباب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لدعم خطة العمل الوطنية بالتحديد، التي تشدد على خمسة مجالات: الإعلام الإبداعي الملائم للأطفال؛ الشباب والأسر؛ الأنشطة الابتكارية للأطفال والشباب؛ مراكز الحضانة النهارية النوعية؛ مراكز تنمية الطفل ورياض الأطفال؛ والمقاطعات الملائمة للأطفال، وسنّ قانون خاص بالأسرة للمساعدة على حمايتها.

ولتشجيع مشاركة الأطفال والشباب، أنشئت مجالس للأطفال والشباب في ٧٦ مقاطعة وعلى الصعيد الوطني. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أقرت الجمعية الوطنية قانون حماية ضحايا العنف الأسري، الذي يحمي كل واحد في الأسرة، لا سيما الأطفال والنساء. وفي الشهر التالي، أقرت الجمعية قانون تعزيز تنمية الأطفال والشباب، الذي يسهم مباشرة في تعزيز البرامج والأنشطة الخاصة بالأطفال والشباب على جميع المستويات. وفي الأسبوع الماضي، أقرت الجمعية الوطنية قانون منع الاتجار بالبشر وقمعه، الذي يشمل حماية الأطفال والنساء المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين ويفرض جزاءات كبيرة على مرتكبي الجرائم.

وفي الختام، أود القول إن تايلند ملتزمة برفاه الأطفال وأسرهم. وفي هذا المجال، نعمل على جعل بلدنا صالحا للأطفال. ونؤمن بأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال نهج ينتقل من القاعدة إلى القمة لتشجيع كل أسرة وكل مجتمع وجعلهما صالحين للأطفال، وبناء عليه ننتقل من المستوى المحلي إلى مستوى المقاطعة والمستويين الإقليمي والوطني.

يتساوى التعاون على المستويين الإقليمي والدولي في الأهمية لكي تشارك البلدان في التجارب والممارسات الجيدة. وأثق أن هذا الاجتماع سيتيح لنا أن نتعلم كثيرا من بعضنا البعض وأن نعمل معا من أجل تحقيق الهدف المشترك لعالم صالح للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غونزالو أريناس، نائب وزير التخطيط في شيلي.

السيد أريناس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تضامن حكومة شيلي مع حكومة الجزائر وشعبها إزاء الهجمات الجبانة التي وقعت هذا الصباح.

”نستطيع القول بأن شيلي لم تبذل من قبل مثل هذه الجهود الهامة والشاملة من أجل الأطفال وأمهاتهم“. بتلك الكلمات التي عبرت بها بكل فخر الرئيسة ميشيل باشيليت جيريا منذ بضعة أيام خلال تجمع للأطفال في قصر لامونيدا، أود أن أبدأ تقريري عن إنجازات بلادي فيما يتعلق بحماية الأطفال والمراهقين، الذين يشكلون الآن ٣١ في المائة من سكان شيلي البالغ عددهم حوالي ١٦ مليون نسمة. وتظهر الإنجازات التي تحققت في الوضع الحالي لحقوق الطفل في شيلي في المجالات التالية.

فيما يتعلق بالفقر، قامت شيلي، على مدار ١٧ عاما، بتخفيض إجمالي الأفراد والأطفال الذين يعانون من الفقر بنسبة ٥٠ في المائة. وفي الواقع أنه في حين كان هناك في عام ١٩٩٠ ما نسبته ٥٠,٧ في المائة من مجموع الأطفال تحت سن ١٨ يعيشون في فقر، فإنه في عام ٢٠٠٦ انخفض ذلك المعدل إلى ٢١ في المائة.

وفي مجال الصحة، خفّضت شيلي معدل وفيات الرضع من ٨,٩ لكل ألف مولود حي في عام ٢٠٠٠، إلى

٧,٩ في عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، يُنفذ على مراحل نظام إصلاح للصحة العامة ويتوقع أن يزيد من تخفيض معدلات وفيات الرضع واعتلالهم.

وفي ميدان التعليم، ازداد في بلدي معدل التغطية بالنسبة للأطفال في السن السابقة للالتحاق بالمدرسة بشكل كبير على مدار السنتين الأخيرتين من حكومة الرئيسة باشيليت. وهدفنا إضافة ٧٠ ٠٠٠ مكانا إلى الأماكن المتاحة لخدمات الرعاية النهارية، مما يشكل زيادة قدرها ٥٨٢ في المائة، و ٤٣ ٠٠٠ مكان جديد للأطفال من الفئة العمرية من سنتين إلى أربع سنوات، سوف تشكل زيادة قدرها ١٤٠ في المائة، في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠.

كما وعدنا بتعميم الالتحاق بالمرحلة التعليمية السابقة للالتحاق بالمدرسة بالنسبة لجميع الأطفال، مما سيمكنهم جميعا من دخول المدرسة في سن الرابعة، وذلك من خلال إجراء إصلاح دستوري يزيد أيضا العمر الذي يُكفل فيه التعليم لكل الأطفال الشيليين من سن ١٢ إلى ١٤ سنة.

وفي مجال الإصلاحات التشريعية، تم سن مجموعة من القوانين في شيلي تهدف إلى تحسين حياة الأطفال والمراهقين وتكفل حماية حقوقهم. وتجدر الإشارة، بصفة خاصة، إلى التدابير التالية: سن القانون الذي يهدف إلى كبح العنف العائلي؛ وإنشاء محاكم الأسرة؛ ومنح علاوات تلقائية للأسرة في جميع مراحل الحمل وحتى بلوغ الطفل سن ١٨ سنة؛ والحق في إجازة الأمومة وإجازة ما بعد الولادة؛ ومنح علاوة للأمهات والآباء بالتبني، بغض النظر عن عمر الطفل المتبنى.

وبالإضافة إلى تلك الإنجازات، تواجه شيلي تحديات كبيرة، وتحتل مواجهة تلك التحديات مركز الصدارة في الأهمية لدى حكومتنا.

توجد في شيلي درجة ظاهرة من عدم المساواة، تنبع من ثلاثة عوامل: الطبقة الاجتماعية – الاقتصادية، والموقع الجغرافي، والانتماء إلى مجموعة اجتماعية وإثنية بعينها. وبالرغم من وجود مؤشرات إيجابية معينة، فإن تضييق الفجوة القائمة بين الأكثر غنى والأكثر فقرا مهمة تضطلع بها بقوة حكومة شيلي، حيث يؤثر عدم المساواة أساسا في توزيع الدخول في الأطفال والمراهقين.

وعلى الساحة التعليمية، يوجد تفاوت في معدلات تعليم الأطفال من مختلف القطاعات، وفي الحصول على التعليم الثانوي.

وامتثالا للتفويض الرئاسي الذي يعطي الأولوية للحماية الاجتماعية، أقيم نظام لحماية الطفل في بلدي، يسمى ”شيلي تنمو معكم“، يستهدف الأطفال وأسرهم، من فترة الحمل حتى سنة الرابعة. ويتيح برنامج ”شيلي تنمو معكم“ للأطفال الحصول على الخدمات والمساعدات الشاملة، التي تلبي حاجاتهم وتعزز نماءهم. وبالإضافة إلى ذلك، تعطى الأولوية للأسر ويتم تهيئة الظروف الأساسية في البيئة العاطفية والمادية التي ينمو فيها الأطفال من أجل تعزيز نمائهم الشامل والمتوائم مع تقدمهم في العمر. ونأمل، بموجب هذا النظام، في منح الفرص للجميع في المراحل المبكرة من العمر، بغض النظر عن الأصل الاجتماعي أو نوع الجنس أو الأصل العرقي أو الشكل الأسرى، حتى يمكن أن يبلغ الطفل أقصى طاقاته الطبيعية في النمو.

ويوفر النظام الفوائد التالية، من بين مزايا أخرى: برنامجا لدعم النماء الحيوي والنفسي – الاجتماعي في نظام الصحة العامة، من بدء فترة الحمل حتى فترة الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة؛ وتقديم الدعم المتفاوت والضمانات للأطفال من الأسر المعيشية ذات الدخل الأدنى أو من الفئات الضعيفة التي تشكل ٤٠ في المائة من السكان، بما في ذلك إعانة

وحيدة للأسرة تقدم على امتداد فترة الحمل ويمكن استمرارها حتى سن ١٨ سنة؛ وإنشاء مراكز لرعاية الأطفال ومدارس حضانة مجانية عالية الجودة لجميع أطفال الأمهات العاملات أو اللائي يبحثن عن عمل أو يدرسن، أو من ذوات الاحتياجات الخاصة. وينفذ هذا النظام تدريجيا في ٣٤٥ بلدية في شيلي وسيتم تنفيذه بالكامل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

علاوة على ذلك، قمنا مؤخرا، لعلمنا بالدور الهام الذي تضطلع به الأسرة في نماء الطفل، بإطلاق برنامج شامل للمعلومات بهدف تعزيز العلاقات والروابط الأسرية منذ بداية الحياة.

وفي مجال الحماية الخاصة، تعمل شيلي على تطبيق وتعزيز نظام وطني لحماية حقوق الأطفال والمراهقين الذين يتعرضون بشدة للضرر، ومساءلة من ينتهكون القانون، عن طريق تنفيذ برنامج شامل للرعاية بالاشتراك مع الحكومات المحلية والمنظمات الخاصة. ويُضطلع بتنفيذ ما مجموعه ٩٦١ برنامجا في مجالات المساعدة الوقائية، والرعاية، والحماية، وتأهيل الأطفال والمراهقين الذين انتهكت حقوقهم وتقديم سبل الانتصاف لهم.

وفيما يتعلق بالحماية الشاملة، تُقدم الرعاية إلى ٣٦ ٠٠٠ طفل في الحالات الأقل تعقيدا. وبالنسبة إلى الرضّع والأطفال في الحالات المتوسطة التعقيد، سيتم توفير ٢٩٦ برنامجا إقليميا تقدم الرعاية لما مجموعه ٢٥ ٨٢٥ طفلا ومراهقا. أما بالنسبة للحالات الأشد تعقيدا، فيوجد ٥٦٠ برنامجا متخصصا تقدم الرعاية لما مجموعه ٢٩ ٩٦٧ طفلا ومراهقا. وهكذا يوجد لدى البلد برامج ومشاريع معينة تهدف إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الأطفال والمراهقين.

كما تحرز شيلي تقدما كبيرا في تعزيز القدرة التقنية للمؤسسات والأفرقة التي تقدم المساعدة للأطفال في الحالات الفردية والحالات الأسرية الأكثر تعقيدا، ويشمل ذلك ضحايا الاستغلال الجنسي والتجاري وضحايا الاتجار. وبشكل عام تقدم تلك المؤسسات والأفرقة الرعاية لضحايا عمل الأطفال، تلك الممارسة غير المقبولة والتي تشكل خطرا على الأطفال، وفقا للالتزامات المتعهد بها في خطة عمل ”عالم صالح للأطفال“.

وفي هذا السياق، أنشأنا برامج تعليمية مبتكرة مثل مشاريع إعادة التعليم المدرسي للأطفال والمراهقين ذوي الخلفيات النفسية والاجتماعية البالغة التعقيد. ولهذا السبب تقوم هيئات الدولة، ومعها المجتمع المدني – الذي يحضر بعض ممثليه معنا في هذه القاعة – بالمشاركة النشطة في وضع مبادرات محددة بين القطاعات لتعزيز استدامة الإجراءات المتخذة والتقدم نحو سياسة اجتماعية شاملة. واضطلعت شيلي أيضا بجهود مستمرة للتنسيق مع هيئات دولية مثل اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. علاوة على ذلك، عزز بلدي برامجه التي تهدف إلى حماية حقوق الأطفال المهجورين والمحتمل تبنيهم، وذلك لكفالة حقهم في أن تكون لهم هوية وأن يعيشوا داخل أسرة وذلك من خلال تحديد الإجراءات القانونية والتقنية والإدارية المناسبة.

وعلى الصعيد القطري، أحرزنا تقدما في حماية حقوق الأطفال والمراهقين، وبذلك أوفينا بالالتزامات المنصوص عليها في القرار الداعي إلى ”عالم صالح للأطفال“ (القرار د إ – ٢/٢٧). علاوة على ذلك، نفذنا بجسارة نظاما للحماية الاجتماعية للأطفال يقر في حقيقة الأمر بأن التفاوتات تبدأ عند الولادة وأن التصدي لها في الوقت المناسب أمر أساسي للتنمية في بلدنا.

ومن المؤكد أن هناك الكثير من المسائل التي لم تُحل والتي تطالبنا خطة العمل الواردة في قرار ”عالم صالح للأطفال“ بمعالجتها – ومنها على سبيل المثال التحدي المتمثل في التصدي الملائم لظهور مشاكل جديدة تتعلق بنوعية وظروف حياة الأطفال التي تؤثر على تعايشهم الاجتماعي تأثيرا سلبيا. وتجعل تلك المشاكل من الصعب تنفيذ الآليات المنشأة لتعزيز التماسك الاجتماعي داخل بلدنا، ولكننا لن نتوانى في جهودنا لتحقيق هذا التماسك.

وترحب شيلي بالتقرير الذي قدمه الخبير المستقل من أجل دراسة الأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، وكذلك قرار اللجنة الثالثة الذي اتخذته مؤخرا بتعيين ممثل خاص معني بالعنف ضد الأطفال.

أخيرا، وكما قالت فخامة الرئيسة ميشيل باشيليت أمام الجمعية العامة، ”نحن لا نحتاج إلى التزامات جديدة، وإنما نحتاج إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعناها بالفعل“. (A/62/PV.4، ص ٤٣). ويساورنا القلق لعدم إمكانية تحقيق الهدفين الرابع والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا نرحب بإطلاق مبادرتين هامتين من هذه المدينة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وهما خطة العمل العالمية لبلوغ الهدفين الرابع والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية والحملة من أجل تحقيق نتائج فورية لصالح النساء والأطفال، واللتين تنسقهما منظمة الصحة العالمية وتركزان على تحقيق هذين الهدفين.

واقتناعا من شيلي بأن مستقبل الأطفال هو الآن، فإنها تود أن تؤكد من جديد التزامها الثابت بالمساهمة النشطة في تعزيز وحماية حقوق جميع الأطفال. وسنشارك بعزيمة في كل المبادرات الرامية إلى ضمان الامتثال للالتزامات الدولية في هذا المجال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيلكا أوكسالا، وزير الدولة في وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة في فنلندا.

السيد أوكسالا (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): إن أطفال وشباب الحاضر هم كبار المستقبل، وأحوالهم المعيشية ومواردهم سيحددها بشكل حاسم ما نصنعه اليوم من قرارات. وهكذا، سيتلقى أطفالنا الموارد اللازمة للحياة التي لدينا نحن الكبار الاستعداد لتوفيرها لهم. ويجب علينا نحن الكبار أيضا أن نتحمل المسؤولية عن جميع أطفال العالم.

إن الممثلين الشباب الذين هم جزء من وفد فنلندا يريدون أن يسترعوا انتباه الجمعية العامة إلى الشواغل التي أُثيرت عندما ناقشوا رفاه الأطفال والشباب والتغييرات التي تحدث في المجتمع. ويشعر شبابنا بالقلق لعدم التكافؤ في توزيع الرفاه. ويبدو أن رفاه البشر يزداد استقطابا في عالمنا، الذي يزداد في الوقت نفسه ثراء وثراء. ويأمل شبابنا في إمكانية تلافي الآثار السلبية لهذا الاستقطاب.

ومن السهل علينا أن نشاطر شبابنا مشاعر القلق هذه التي أعربوا عنها. فعلى الصعيد العالمي، التزمت فنلندا بالقضاء على الفقر وفقا للأهداف الإنمائية للألفية. وهذا الهدف عنصر أساسي في سياسة فنلندا الإنمائية، وهو يقوم على احترام حقوق الإنسان، ويأخذ دائما في الاعتبار المصلحة العليا للطفل. ومن وجهة نظرنا داخل المجتمع الفنلندي، يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية للمجتمع تتم بشكل قوي منذ أكثر من عقد من الزمان. ولكن في الوقت نفسه هناك اتجاه ملحوظ نحو الاستقطاب في المجتمع فيما يتعلق بدخل بعض الأسر. و لا يمكن لفنلندا أن ترضى عن تنميتها الاجتماعية التي تزداد فيها نسبة الأطفال المنتمين إلى أدنى فئات الدخل، وذلك رغم التنمية الاقتصادية المواتية.

لقد اقتضت التنمية الاقتصادية المواتية مشاركة نشطة من الجميع في سوق العمل. وفي فنلندا يعمل الناس خارج المترل، فالرجال والنساء، والأمهات والآباء على السواء، يتقاسمون فرص العمل على قدم المساواة. ومع ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت مطالب حياة العمل قد زادت بشكل مفرط من وجهة نظر الطفل. فالآباء يقضون مع أطفالهم وقتا آخذا في التناقص. وهناك أيضا اتجاه مماثل في بلدان أخرى من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويكاد يمكن للمرء أن يقول إنه يتعين على الأطفال التنافس مع العمل لممارسة حقهم في قضاء وقت مع والديهم. ولا يمكن اعتبار أن هذا الوضع يحقق المصالح العليا للأطفال. إن الرفاه الاقتصادي للأسرة لا يضمن دائما الرفاه الفعلي لأبنائها. وهذه مشكلة تؤثر علينا جميعا، وينبغي أن نعمل جميعا معا لمحاولة إيجاد طرق مختلفة لحلها.

لقد أعدت فنلندا خطة عمل وطنية خاصة بها، وهي خطة ”فنلندا الصالحة للأطفال“. ومن ضمن تنفيذ هذه الخطة، أُنشئت مؤسسة جديدة مستقلة، وهي أمانة المظالم للأطفال. ونود أن نضم صوتنا إلى السويد في تشجيع البلدان الأخرى على النظر في إنشاء مؤسسات مماثلة.

ومن الابتكارات المدرجة في خطة العمل هذه، تقوم فنلندا على نحو نشط بوضع مناهج للتقييم المسبق للآثار التي تحدثها مختلف القرارات الاجتماعية على حياة الأطفال والشباب. ونحن في فنلندا أيضا نريد أن نرى الأطفال والطفولة بمثابة استثمار في مجتمعنا المستقبلي.

وتواصل فنلندا وضع نماذج محددة لتقييم تأثير القرارات على الأطفال، وهي تأمل في أن تشارك أيضا بلدان أخرى في هذا العمل الإنمائي. لقد كانت التنمية الاقتصادية مواتية في كثير من بلدان العالم في السنوات الأخيرة. وهذا اتجاه إيجابي. لكن ينبغي أن لا تتم التنمية وفقا لرؤية البالغين وحدهم. فينبغي أيضا استخدام الرفاه الاقتصادي المتنامي على الصعيد الوطني لتحسين وضع الأطفال. ونرى أنه الآن بوسع المزيد والمزيد من البلدان أن تركز بالفعل على هذه المسألة.

ووفقا لاتفاقية حقوق الطفل، لكل طفل الحق في حماية المجتمع إلى أقصى حد تسمح به الموارد المتاحة والحق في المشاركة في صنع القرار في المجتمع. وسيؤدي وضع أساليب لتقييم تأثير القرارات على الأطفال دورا رئيسيا في المستقبل. وعلى أساس نتائج هذه التقييمات، سنكون أقدر على تشجيع التنفيذ الكامل لحقوق الأطفال كافة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حسين سعيد الشيخ، نائب وزير الشؤون الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشيخ (الإمارات العربية المتحدة): إنه لمن دواعي سروري أن أشارككم اليوم في هذا الاجتماع المكرس للوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وخطة العمل الواردين في الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“. وأود في هذه المناسبة أن أتقدم باسم دولة الإمارات العربية المتحدة ببالغ الشكر والتقدير لكم، السيد الرئيس، لعقد هذا الاجتماع الهام ولما تقومون به من جهود لتسيير أعماله على أحسن صورة. كما يسرني أن أتقدم بالشكر أيضا لمعالي بان كي – مون، الأمين العام، لما يبذله من جهود قيمة لقيادة الأمم المتحدة نحو تحقيق أهدافها المرجوة، ولتقاريره عن موضوع اليوم (A/62/259).

إن انعقاد هذا الملتقى يشكل دلالة عميقة على حرص المجتمع الدولي على إيلاء الطفولة كل ما يليق بها، وأجد في هذا اللقاء فرصة لاستعراض وتقييم الجهود، واستحضار الصعوبات، واستشراف ما يتعين علينا القيام به

خلال السنوات المتبقية على الوصول إلى سنة الهدف ٢٠١٥.

لقد ركزت خطة العمل ”بناء عالم جدير بالأطفال“ على أربع أولويات أساسية، وهي ضمان ودعم الحياة الصحية، وتوفير التعليم رفيع النوعية، والحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

وأود أن أؤكد حرص الإمارات العربية المتحدة على مضامين هذه الخطة وكل ما فيه صالح الأطفال، ونعتقد أنه لن يكون بمقدورنا تحقيق التنمية ما لم نؤمن للأطفال كامل حقوقهم الأساسية ونوفر لهم البيئة اللائقة لبقائهم ونموهم وحمايتهم.

وتأكيدا على التزامنا بتعهداتنا في مؤتمرات القمة الخاصة بالتنمية بشكل عام والطفل بشكل خاص، وقعت الدولة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ حول الحد الأدنى لسن الاستخدام، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وفي هذا السياق، أنجزت الدولة عددا من التشريعات الوطنية، منها قانون حقوق المعاقين الصادر في عام ٢٠٠٦، وفي العام ذاته صدر القانون الاتحادي بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. ويعد القانون الاتحادي رقم ٢٨ بشأن الأحوال الشخصية الصادر عام ٢٠٠٥ إطارا عاما يكفل حماية وتأهيل الأسرة لتؤدي دورها الريادي، باعتبارها نواة جوهرية للمجتمع، ومسؤولة بشكل أساسي ومباشر عن حماية وتربية وضمان رفاهية الأطفال. والعمل جار لإصدار قانون الطفل، الذي سيكون أداة أساسية تساعد الأجهزة المعنية على مراعاة قضايا الطفل بكل أبعادها ومتطلباتها، انطلاقا من مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

لقد استطاعت بلادي بفضل الجهود التي بذلت وما يجري تنفيذه من برامج تحسين العديد من المؤشرات المرتبطة بالطفل في مجالات الصحة والتعليم وضمان الحماية. فقبل أيام قليلة اعتمدت أكبر ميزانية في تاريخ الإمارات لتصل إلى ٣٤,٩ بليون درهم، خُصص منها ما نسبته ٥١ في المائة لقطاع الخدمات، الذي يشمل التعليم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والثقافة والشباب وتنمية المجتمع، واستحوذ قطاع التعليم على نسبة ٣٤ في المائة منها، أما قطاع الصحة فقد خصص له ما نسبته ٩,٢ في المائة. ولقد حقق القطاع الصحي مستويات متقدمة في مجال الخدمات الصحية الأولية والثانوية، وبشقيها الوقائي والعلاجي، وعلى الخصوص في مجال الطفولة، وباتت تضاهي أفضل الممارسات العالمية، الأمر الذي حدا بمنظمة الصحة العالمية أن اعتبرت مدينتي أبو ظبي ودبي ضمن أفضل ثلاث مدن صحية في إقليم شرق المتوسط.

ونتيجة للسياسات الصحية، فقد شهدت مؤشرات وفيات الأطفال والرضع تحسنا ملحوظا، حيث يبلغ معدل وفيات المواليد ٦,٨٧ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، أما معدل وفيات الرضع فيبلغ ٧,٧ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، في حين يبلغ معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة ٥,٣٧ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، أما وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر فيبلغ معدلها ٩,٨٧ لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية. كما سجل البرنامج الوطني للتحصين الموسع تقدما ملحوظا في نسبة التغطية، حيث تبلغ نسبة التغطية للفئات المستهدفة من الأطفال أكثر من ٩٥ في المائة، ولم تسجل أية حالة إصابة بشلل الأطفال أو الدفتيريا منذ عام ١٩٩٠، كما لم تسجل أية حالة وفاة بسبب الحصبة أو الإصابة بأمراض الإسهال. ونظرا لتطور الرعاية الصحية المتكاملة للأم

الحامل ونظرا لأن ٩٩ في المائة من الولادات تتم في المستشفيات، فإنه لم تسجل أية حالة وفاة للأمهات، بما يرتبط بالولادة، خلال السنوات العشر الماضية.

وبغية تعزيز صحة الطفل، فقد أدخل برنامج إلزامي لخدمات فحص ما قبل الزواج بهدف الوقاية من الأمراض الوراثية، وبرنامج تعزيز الرضاعة الطبيعية، والبرنامج الوطني للاكتشاف المبكر لأمراض حديثي الولادة، وبرنامج صحة المراهقين، إلى جانب برنامج حماية الأطفال دون ١٥ عاما من الحوادث، وكذلك خدمات الصحة المدرسية ومشروع المدارس المعززة للصحة وتطبيق المواصفات القياسية للوجبات الغذائية التي تقدمها مقاصف المدارس.

وفيما يتعلق بمكافحة مرض الإيدز، فقد تمكنت الدولية من خلال البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز من السيطرة على المرض وإبقاء عدد الإصابات به عند أدنى نسبة في العالم منذ بدء العمل بالبرنامج عام ١٩٨٥، وبالتالي لا يشكل هذا المرض أي خطورة على الأطفال في بلادي.

لقد استقطب موضوع التعليم وتطويره حيزا كبيرا من سياسة الدولة الإنمائية، باعتباره آلية فائقة الفاعلية في مساعدة الطفل على بناء شخصيته وتكامل نموه. ولذلك فقد أعيد تنظيم التعليم الابتدائي وعدل نظام السلم التعليمي وبدئ في تطوير المناهج والمواد التعليمية، وكذلك نظام تقويم التحصيل الدراسي. وفي عام ٢٠٠٦ اعتمد مشروع مدارس الغد باعتباره نظاما تعليميا مبتكرا يواكب طموحات المستقبل ويهدف إلى النهوض بمستوى المدارس لتصل إلى مصاف المدارس العالمية، ودشن المشروع بتطبيقه في ٥٠ مدرسة تمثل حلقات التعليم الثلاث.

وباستعراض حالة الطفل في قطاع التعليم فإن المؤشرات تشير إلى أن نسبة الإناث إلى الذكور في الحلقة الأولى من التعليم وصلت إلى حوالي ٩٤,٨ في المائة وحوالي ٩٢,٩ في المائة في الحلقة الثانية، وترتفع في المرحلة الثانوية إلى حوالي ١٠٦,٧ في المائة.

ومما لا شك فيه أن متطلبات الطفولة لا تقتصر على توفير التعليم الجيد والخدمات الصحية، بل لا أكون مبالغا إن قلت إن حماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال والعنف والإساءة هي الركيزة الثالثة التي تجعل لحياته طعما ولونا وتكون بمثابة الضامن لتمتع الأطفال بالرفاهية الحقة. لهذه الأسباب فقد أولت الإمارات هذا الجانب ما يستحقه من اهتمام ورعاية، وعززته بالتشريعات التي شددت العقوبة على مرتكبي الجرائم بحق الأطفال، وكفلت للطفل سلامة تصرفات الولي أو الوصي في تدبير شؤون حياته وحماية أمواله وممتلكاته، ونظمت حق الطفل في الرعاية الوالدية والحضانة حال انفصال الوالدين، وكفلت له حق النفقة، وأفردت معاملة خاصة للطفل المنتهك للقانون. وفي منتصف هذا العام افتتحت في دبي مؤسسة توفر للنساء والأطفال المتعرضين للاستغلال أو العنف أو الإساءة الحماية والإيواء لحين زوال الأسباب الموجبة لفرض الحماية.

وحرصت حكومة الإمارات على دعم التنمية على المستوى الإقليمي والدولي، وعلى وجه الخصوص في الدول الأقل موارد. وقدمت المساعدات المالية والعينية للعديد من هذه الدول، حيث بلغت قيمة المساهمات في هذا المجال أكثر من ٧٠ بليون دولار، استفادت منها أكثر من ٩٥ دولة.

ونظراً لأن قضية التعليم بشكل عام، وتعليم الأطفال بشكل خاص، تعد واحدة من أبرز التحديات التي تواجه عدداً من الدول النامية، بما لها من آثار وانعكاسات مباشرة وغير مباشرة على جهود التنمية في تلك الدول، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، ”حملة دبي العطاء“، لدعم التعليم في عدد من دول العالم الفقيرة، ومنح

أطفالها الأمل في المستقبل والقدرة على كسر حلقة الفقر المحيطة بعائلاتهم وأسرهم، وتمكينهم من الإسهام في تنمية بلدانهم ومجتمعاتهم.

ودلت الحملة على مدى التلاحم والتناغم الكامل بين أفراد المجتمع على الرغم من تعدد أعراقهم وخلفياتهم الثقافية. كما دلت على قدرة هذا النسيج الاجتماعي العالمي على المشاركة في إحداث تغييرات إيجابية في العالم ومساعدة شعوبه. ومن خلال المشاركة الواسعة في الحملة، بلغت القيمة الإجمالية للتبرعات في نهاية الحملة ٠٠٠ ٣٤٤ ٧٣٨ ١ درهم إماراتي. وتُوج هذا الإسهام الشعبي بتبرع صاحب المبادرة بمبلغ ٧٠٠ ١ مليون درهم لصالح الحملة. وبذلك تضاعف الرقم ليزيد عن ٤٠٠ ٣ مليون درهم، أي ما يعادل بليون دولار أمريكي، هدية من شعب الإمارات لأطفال العالم.

دعونا نتذكر أنه لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي إنجازه قبل أن يكون بوسعنا القول إننا نعيش في عالم صالح للأطفال. فلا يزال هناك أطفال عديدون يتوفون جراء أمراض يمكن الوقاية منها، أو يعيشون في جوع، أو يحرمون من حقوقهم الإنسانية الأساسية كالحياة والصحة والأمن والتعليم وغيره. وهناك أطفال يعانون من ظلم الاحتلال الأجنبي ومن العنف والصراعات المسلحة. ولا يزال هناك أطفال يضطرون للزواج في سن مبكرة أو العمل في أعمال خطيرة. وهناك ملايين الأطفال الذين ينضمون، بفعل فيروس نقص المناعة البشرية، إلى صفوف اليتامى أو الضعفاء، والكثير من هؤلاء الأطفال لن يعرف مطلقاً معنى الطفولة.

دعونا نعمل معاً، حكومات ومنظمات أهلية وقطاع أعمال وكل من يعنى بالطفولة، من أجل تنفيذ الإعلان وخطة العمل، كي نساهم في بناء عالم صالح للأطفال. عالم يصون الطفولة، ويتفاعل مع قضاياها، ويتفهم احتياجاتها، ويعمل بصدق من أجل استشراف مستقبلها والتأسيس لحياة أفضل. عالم يكون الأطفال فيه الكنز الذي لا يقدر بثمن. وفي الوقت ذاته، الرصيد الذي لا ينفد. رصيد المستقبل الذي نتطلع إليه معاً بعيون مفتوحة وقلوب يقظة وإرادات حازمة، من أجل تحقيق أهدافنا في الطفولة التي نريدها، وفي العالم الذي نسعى أن يكون عالماً صالحاً للأطفال والله الموفق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ريتا سكيارفيك، وزيرة الدولة في مكتب رئيس وزراء النرويج، وللسيدة كميلا فان باشن، عضو وفد الشباب من النرويج.

السيدة سكيارفيك (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): كانت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، المعقودة في عام ٢٠٠٢، مهمة جداً في وضع خريطة طريق لتعزيز حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم. واليوم، ونحن على مفترق الطرق الهام هذا، بعد خمس سنوات أصبحنا نملك الأدوات. وقد حان وقت العمل. ويجب أن نضمن ألا يكون هذا الاجتماع مجرد مكان آخر لتكرار ما قيل من قبل، ولكن أن يكون اجتماعا ينهض فعلاً ببرنامج ”عالم صالح للأطفال“ (القرار د - إ ٢/٢٧، المرفق). والفشل في الاستثمار في الأطفال يعني الفشل في تحقيق التنمية. وفي حين أننا في منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥، فإننا أقل كثيراً من منتصف الطريق في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية.

وتوفر اتفاقية حقوق الطفل أساساً مشتركاً لجهودنا. وتقتضي الأخذ بنهج يقوم على أساس الحقوق. ويلزم بذل مزيد من الجهود لإدماج قضايا الأطفال بشكل ملحوظ ومنهجي في البرامج والسياسات والميزانيات العامة، وكذلك في المواضيع المشتركة. وينبغي أن تدمج الحكومات الاتفاقية في تشريعاتها الوطنية المعنية بحماية الطفل، كما فعلت النرويج.

وكنتيجة مباشرة لمبادرة ”عالم صالح للأطفال“، وضعت النرويج خطة عمل وطنية لمتابعة أهداف مختارة تتعلق بالأطفال والشباب في النرويج، وتم تحقيق تقدم حقيقي. وأعقبت ذلك استراتيجية التنمية الحكومية للأطفال والشباب في الجنوب. وتبنى هذه الاستراتيجية على نهج يقوم على أساس الحقوق وتعالج تحديات الحماية الناشئة.

وتدرك النرويج الأهمية الحيوية للتعليم، لا بوصفه حقاً في حد ذاته فحسب، بل أيضاً بوصفه وسيلة لتحسين الصحة والحماية والمشاركة والمساواة بين الجنسين. ويعزز التعليم أيضاً إمكانية أن يحقق الطفل إمكانيته بالكامل. وفي عام ٢٠٠٨، ستستضيف النرويج مؤتمراً دولياً رفيع المستوى معنياً بالتعليم للجميع وسيركز على تدابير لتشمل الأطفال العديدين الذين لا يحصلون على تعليم جيد النوعية.

وفي ميدان الصحة، تساعد النرويج، بقيادة رئيس الوزراء، على توليد زخم دولي متجدد وحشد رد دولي فعال من خلال الحملة العالمية للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. والهدف أن نكون أكثر فعالية وأفضل تنسيقاً، وأن نستثمر أكثر وأن نتأكد من أننا نصل إلى الأفقر والأضعف.

وقد كثفت حكومتي الكفاح لإنهاء جميع أنواع العنف ضد الطفل. وأنشأت الحكومة في الآونة الأخيرة مركز علاج جديد شامل، يسمى بيت الطفل، وسيقوم هذا المركز بإجراء التحقيقات القانونية وسيوفر العلاج الجسدي والنفسي في نفس السياق. وعلى الصعيد الدولي، دعمت النرويج بحماس دراسة الأمم المتحدة الرائدة المتعلقة بالعنف (انظر الوثيقة A/61/299). ونرحب بتأييد اللجنة الثالثة للاقتراح بإنشاء وظيفة ممثل خاص للأمين العام، يعنى بتنسيق الجهود من خلال التعاون الوثيق مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية والهيئات الأخرى. فضلاً عن ذلك، فإن الاستعراض الاستراتيجي كل ١٠ سنوات (A/62/228) لدراسة ميشيل المتعلقة بتأثير الصراع المسلح على الأطفال يوفر فرصة خاصة لمعالجة تأثير أنماط الصراع الجديدة على الأطفال والمراهقين بقدر أكبر من الفعالية. وتشكل هذه المسائل بالنسبة للنرويج، جزءا لا يتجزأ من الجهود الشاملة التي نبذلها في ميدان تعزيز السلام وبناء السلام.

ربما تكون مشاركة الطفل أقل حقوق الطفل تطبيقاً في جميع أنحاء العالم. وهي تستحق اهتماماً خاصاً من قبل جميع الجهات الفاعلة التي تعمل على تعزيز حقوق الطفل. وأمين المظالم المعني بالأطفال في النرويج، مدافع رئيسي عن مشاركة الأطفال وآليات الحماية والتصدي الملائمة للأطفال. ونرحب بالإسهامات القيمة من الاجتماع الدولي الثاني لمؤسسات حقوق الإنسان المستقلة المعنية بالطفل، المعقود يوم أمس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

وفي النرويج، يوجد حالياً تركيز متزايد على مشاركة الأطفال. فقد عقد البرلمان هذا العام أول جلسة استماع للأطفال، وكان على عدة وزراء، بمن فيهم رئيس الوزراء، أن يردوا على الاقتراحات التي قدمتها مجموعة من المراهقين.

وأعطي الفرصة الآن للآنسة كاميلا فان باشن، عضو منتدى الأطفال وممثلة الشباب في وفدنا وعضو مجلس الشباب التابع لأمين المظالم المعني بالأطفال في النرويج.

الآنسة فان باشن (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): ولدت في نفس السنة التي اعتمدت فيها اتفاقية حقوق الطفل. وأنا من الجيل الأول الذي نشأ مع الاتفاقية. وعلى مدى العامين الماضيين، كان من دواعي سروري أن أتشاطر الخبرات مع الشباب من جميع أنحاء العالم. والتحديات التي تواجهنا في حياتنا مختلفة كثيراً. ومع ذلك، نتشاطر الحاجة

لحمايتنا من العنف، ونتشاطر الحاجة إلى سماع أصواتنا في المسائل التي تهمنا.

سيداتي وسادتي – الكبار: إن الأطفال هم الخبراء الحقيقيون الوحيدون بشأن ما معنى أن يكون الشخص طفلاً. وأدعوكم دائماً لاستشارتنا قبل أن تتخذوا قرارات تؤثر علينا. وتذكروا أن الأوقات قد تغيرت. نحن شباب يختلف شبابنا عن شبابكم. إننا نعيش في عالم مختلف عن العالم الذي عشتم فيه. ولهذا السبب، ينبغي ألا تفترضوا أن التحديات الحالية هي نفس التحديات التي واجهتكم عندما كنتم أطفالاً.

لدينا الكفاءة التي تحتاجون إليها. وسيستفيد المجتمع من مشاركتنا، ليس الآن فقط، ولكن في مستقبلنا المشترك أيضاً. وآمل أن يؤدي إسهامنا على مدى الأيام القليلة الماضية إلى ثقافة فعلية وحقيقية تتمثل في استشارة الأطفال دائماً في المسائل التي تهمهم. ونحن، شباب العالم، نصر على أن نُرى وأن نُسمع، لا أن نشاهد فقط. إنكم بحاجة لخبرتنا ومحبتنا وأمانتنا.

أخيراً ، أود أن أقول إننا في منتدى الأطفال وجهنا أسئلة عديدة. و لم نحصل اليوم على إجابات كثيرة، ونأمل أن يكون الغد أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة هوين تاي نان، نائبة وزير العمل والمقعدين في فييت نام.

السيدة هوين تاي نان (فييت نام) (تكلمت بالانكليزية): قبل كل شيء، باسم وفد فييت نام، أود أن أتقدم بأحر التهاني لرئيس الجمعية العامة. ونتمنى له كل النجاح في مهمته النبيلة المتمثلة في الإسهام في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والإعلان الوارد فيها ”عالم صالح للأطفال“ (القرار د – إ ٢/٢٧، المرفق)، لتحقيق أفضل مصالح كل أطفال العالم.

على الرغم من مختلف الصعوبات والتحديات في السنوات الأخيرة، حققت فييت نام مكاسب اجتماعية واقتصادية جديرة بالملاحظة، ويعزى ذلك إلى حد كبير للتخطيط السليم للتنمية الاجتماعية الاقتصادية السليمة واستمرار الاستقرار السياسي والأمني. وواصل اقتصاد فييت نام نموه بسرعة، بمعدل ٧,٥ في المائة سنوياً.

وبالإضافة إلى التنمية الاقتصادية، أعطت فييت نام الأولوية للتنمية الاجتماعية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ظلت حكومة فييت نام تظهر التزامها وتصميمها القويين بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وخطة العمل ”عالم صالح للأطفال“. وقد نقحت وعدلت الدولة قوانين هامة عديدة – من بينها القانون الجنائي وقانون حماية ورعاية وتعليم الأطفال، وقانون المساواة بين الجنسين، وقانون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) – وأدخلت عدة استراتيجيات وبرامج ومشاريع لتوفير حماية أفضل لحقوق ومصالح الأطفال.

فضلاً عن ذلك، وضعنا وابتدأنا خطة العمل الوطنية الثانية للأطفال. وقد أدمجت الأهداف والغايات المتعلقة بالأطفال في خطط التنمية الاجتماعية الاقتصادية من الصعيد المركزي إلى الصعيد المحلي. وتعمل فييت نام بجد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ أهدافها الإنمائية الاثني عشر، و ٣٢ هدفا محددا على أساس الأهداف الإنمائية للألفية بما فيها الأهداف المتعلقة بالأطفال.

وفي الاستجابة بحماس للالتزام ببناء عالم صالح للأطفال، تعمل فييت نام على تهيئة بيئة مواتية للأطفال في المدارس والأسرة والمجتمع. وجمعت في حملة ”بناء البلدات والأحياء الملائمة للأطفال“ موارد من الدولة والمجتمع، مع

إشراف منهجي مشترك بين الوكالات على جميع الصعد. وتنفذ حالياً ١٠٠ في المائة من مقاطعات ومدن فييت نام ذلك النموذج، ونبذل قصارى جهدنا لضمان أن تكون ٧٠ في المائة من جميع البلدات والأحياء ملائمة للأطفال بحلول عام ٢٠١٠.

وبفضل هذه الجهود، تمتع أطفال فييت نام بظروف عيش مواتية في بيئة آمنة وصحية. وحوالي ٩٦ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات، يحق لهم الحصول على فحص طبي مجاني ومعالجة مجانية في مرافق الرعاية الصحية الحكومية. وجرى تطعيم ٩٠ في المائة من الأطفال بستة لقاحات مختلفة. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وازدادت نسبة التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية والثانوية. ونفذت في جميع أنحاء البلاد نماذج لحماية الأطفال تعتمد على المجتمع المحلي. وتمت تهيئة ظروف مواتية لأطفال فييت نام للتعبير عن آرائهم فيما يتعلق بحياتهم.

بيد أن فييت نام لا تزال تواجه صعوبات وتحديات عديدة في ميدان حماية الأطفال ورعايتهم. ولا تزال معدلات سوء التغذية ومعدلات الولادة مرتفعة، ولم يتناقص بعد الاتجار بالأطفال وانحراف الأحداث، ولا يزال استخدام المخدرات وانتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الأطفال مسألتين مثيرتين للقلق. ولا يزال الأطفال في المناطق النائية أو الجبلية يعيشون في ظروف صعبة. ولا تزال الرعاية الصحية والخدمات الأخرى المقدمة للأطفال محدودة. ولا تزال قاعدة بيانات الأطفال غير موجودة. وشبكات العاملين في الرعاية الاجتماعية غير مستوفية للمتطلبات المناسبة، ويفتقر العديد من العاملين في المجال الاجتماعي للخبرة.

وتبذل فييت نام قصارى جهدها لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية حقوق الطفل والتشريعات المتعلقة بـ ”عالم صالح للأطفال“. وفي معرض التنفيذ، فهمت فييت نام جيداً أنها يجب أن تُفعّل قواها الداخلية بالكامل وأن تحسن باستمرار جهاز الدولة؛ وأن تضفي صبغة اجتماعية على أعمال حماية ورعاية وتعليم الأطفال؛ وأن تولي أهمية كبيرة للتعاون الدولي، لا سيما تشاطر الخبرات؛ وأن تقوي التعاون المتعدد الأطراف والثنائي لتحقيق هذه الأهداف، بما فيه خدمة أفضل مصالح أطفال فييت نام وكذلك مصالح أطفال العالم.

وباسم حكومة فييت نام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا الخالص للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، لا سيما اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، على تعاونها الفعال مع فييت نام في تنفيذ الأهداف والمقاصد المتعلقة بمصالح أطفالنا، وعلى المساعدة الفعالة التي قدمتها. مرة أخرى، أتمنى كل النجاح لهذا الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ياديرا هيدالغو، نائبة وزير الحماية الاجتماعية في جمهورية فترويلا البوليفارية، والسيدة كارلا كروز والسيد أورلاندو هيدالغو، مندوبي الشباب من جمهورية فترويلا البوليفارية.

السيدة هيدالغو (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): وفقاً لأحكام المادة ٧٨ من دستور

جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تنص على أن الطفل والمراهق شخص اعتباري كامل، وحرصاً على المساواة بين الجنسين، نود أن نقدم للأعضاء صبية وصبيا، كارلا وأورلاندو، اللذين سيمثلاننا أمام الجمعية ويعرضان تقريراً مقدماً من جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الآنسة كروز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية بحماس بتنظيم هذا الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى، ويسره بشكل خاص أن يرى مشاركة الأطفال والمراهقين من جميع أنحاء العالم الموجودين هنا. فنحن الأنصار الحقيقيون لهذا الاجتماع. ونود أيضاً أن نرحب بمسؤولي الأمم المتحدة الآخرين وممثلي مختلف الوفود الموجودة هنا، ونشكرهم.

وأود أن أبدأ بالقول إن عدد سكان بلدنا ٢٦,٦ مليون نسمة، من بينهم ١١ مليون طفل ومراهق. وجميع الأنشطة التي تضمن حقوقهم منصوص عليها في دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية وفي القانون الأساسي لحماية الأطفال والمراهقين. وفي الفترة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٧، صيغت سياسات لضمان الحقوق الاجتماعية للأطفال، مثل الصحة والتعليم، على نحو شامل ومنصف، ولتعزيز مشاركتهم الاجتماعية وحقوقهم المدنية.

وصدقت دولة فنزويلا أيضاً على معظم الصكوك الدولية المتعلقة بالطفولة. وسنت أيضاً مجموعة قوانين مصممة لتوفير حماية شاملة للطفولة، بما في ذلك قانون لحماية الأطفال والمراهقين يتعلق باستخدام شبكة الإنترنت وألعاب الفيديو وتطبيقات وسائط الإعلام المتعددة الأخرى؛ والقانون الأساسي لمكافحة الجريمة؛ والقانون الخاص لمكافحة جرائم الحاسوب؛ والمعيار الرسمي للبرامج الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وقانون المسؤولية الاجتماعية لمحطات الإذاعة والتلفزيون؛ والقانون الأساسي المتعلق بحقوق المرأة في حياة خالية من العنف؛ والقانون الأساسي للمعوقين؛ وقانون تشجيع وحماية الإرضاع من الثدي؛ والقانون الأساسي لحماية الأسرة ومسؤولية الأبوة والأمومة؛ ومشروع قانون لحماية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من التمييز؛ ومشروع قانون تسجيل حالات الولادة، من بين قوانين أخرى.

وبالنسبة لنجاح خطة العمل الوطنية ”عالم صالح للأطفال“، يمكننا أن نشير إلى ما يلي. فيما يتعلق بالحياة الصحية، انخفض سوء التغذية الكلي بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى نسبة ٤,٦٤ في المائة، وسوء التغذية المزمن في نطاق معتدل. وهذا يعني أن البلد لا يبتعد عن النسبة المستهدفة إلا بأقل من ١ في المائة، وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن الهدف سيتحقق قبل عام ٢٠١٥.

وتعزى هذه الإنجازات إلى التغطية الواسعة لبرامج الوجبات الغذائية وبرامج الحماية من سوء التغذية، مثل مطابخ الحِساء، التي تساعد ٦٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من الأطفال والمراهقين. وتوفر مطاعم الخدمة الذاتية في المدارس الوجبات للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات إلى ١٤ سنة. ويغطي برنامج الوجبات المدرسية ١,٤ مليون طالب وطالبة، وتقدم الدور التي توفر الرعاية الشاملة خدماتها لـ ٣٥٠ ٠٠٠ طفل تقل أعمارهم عن ٦ سنوات.

وبالنسبة لموضوع الوصول إلى خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب، تشمل التغطية، على أساس الأسر المعيشية، ٩٢ في المائة بالنسبة لسكان المناطق الحضرية و ٦٦ في المائة بالنسبة لسكان المناطق الريفية. وتوجد في البلد ١٥٠ محطة لمعالجة المياه ومعاملتها بالكلور، مما يضمن توفير مياه الشرب لـ ٣٠ مليون نسمة.

وقد وضعت سياسات وبرامج صحية وطنية تغطي التنمية الشاملة للأطفال والمراهقين. وتغطي بعثة باريو أدينترو حوالي ٧٠ في المائة من الذين يتلقون رعاية طبية أولية، من خلال ٥٣٣ ٨ مستوصفاً حكومياً، حيث تتردد العائلات على هذه المستوصفات وتتلقى العلاج الوقائي. وتمت أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ عملية تطعيم، وقدمت جميع أنواع الأدوية مجاناً، وغطى هذا ٩٥ في المائة من جميع المشاكل الصحية. وبنيت سبعة مستوصفات حكومية، بالإضافة إلى ٨٣ مركزاً للتشخيص الشامل، و ٥٧ مركزاً لإعادة التأهيل الشامل، وأربعة مراكز للتكنولوجيا المتطورة، و ٤١٥ ١ عيادة لطب الأسنان.

وبني أول مستشفى لأمراض القلب عند الأطفال، وعالج هذا المستشفى أكثر من ٠٠٠ ٤ طفل ومراهق من فنزويلا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ويقدم المستشفى استشارات وفحوص طبية لـ ٠٠٠ ٨٠ مريض سنوياً.

وغطى برنامج التطعيم الوطني أكثر من ٩٠ في المائة، ويتضمن برامج تطعيم إلزامي للأطفال. ويجري حالياً تطعيم جميع السكان الكبار من سن ١٨ إلى ٣٩ للقضاء على مرض الحصبة الألمانية في البلد. وعززنا شبكة حفظ اللقاحات مبردة على المستوى الوطني، وأقيم ٧٢١ ١ مركز تطعيم دائم في المستوصفات التابعة لبعثة باريو أدينترو.

ينتشر مرض السل في فنزويلا بصورة معتدلة، حيث تتراوح نسبة انتشاره بين ٢٥ و ٥٠ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة. وتتمثل الأهداف فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في وقفه ومنع انتشاره وتوسيع المعرفة بشأنه. وحالات الإصابة والانتشار تقل عن ٠,٣٣ في المائة، أي بين ٠٠٠ ٧٠ إلى ٠٠٠ ١٠٠ حالة كل سنة. ويجري حالياً شن حملة وقاية من خلال مجالس البلدات، وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبالنسبة للحصول على التعليم على قدم المساواة، ازدادت تغطية التعليم الأولي للأطفال حتى سن ٦ سنوات بنسبة ٣ في المائة، وذلك بفضل مشروع سايمونسيتو. وازداد أيضاً معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و ١٤ سنة من ٤,٨ مليون طفل إلى ٤,٩ مليون طفل، وازداد معدل الالتحاق في المرحلة الثالثة بنسبة ٢٠ في المائة نتيجة لتوسع المدارس البوليفية، مما خفض عدد المتسربين من المدارس وزاد عدد الملتحقين بـ ١,٣ مليون طالب.

ودربت بعثة ريباس ٠٠٠ ٨٠٠ خريج جديد والتحق ببعثة سوكري ٠٠٠ ٣٥٠ خريج من المدارس الثانوية. وعززنا أيضاً ٢٣٩ مدرسة فنية، يدرس فيها ٠٠٠ ١٨٩ طالب، وضم المركز الوطني لتعليم العلوم أكثر من ٨٠٠ طالب يدرسون على أساس التكامل بين التعليم والعمل.

السيد هيدالغو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): زادت الحكومة الوطنية استثمارها في التعليم من خلال الاستراتيجيات التالية: إلغاء رسوم الالتحاق بالمدارس الحكومية؛ وتقوية برنامج الوجبات المدرسية؛ وإنشاء مدارس بوليفارية جديدة ومدارس ثانوية جديدة؛ وتطبيق برامج ”الأخلاق والاستنارة“؛ وضمان المساواة بين الجنسين المنصوص عليها في الدستور وفي المنهاج التعليمي. وبفضل بعثة روبنسون، التي تمكنت من تعليم ١,٥ مليون نسمة القراءة والكتابة، أصبح لا يوجد الآن أميون في بلدنا.

وتضمن فنزويلا الحق في الهوية عند الولادة من خلال تسجيل المواليد الجدد فوراً في وحدات التسجيل في

المستشفيات، مما يكفل لهم الحق في أن يُشملوا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن يتلقوا منافعها.

وقد وفرت فنزويلا الحماية للأطفال والمراهقين الذين يشاركون في الصراع المسلح، واعتُرِف بهذه الحماية ونص عليها الدستور منذ عام ١٩٩٩. ويدمج الدستور في مواده الاقتراح الوارد في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

وتكافح فنزويلا عمل الأطفال بطرق عديدة. وتطبق الدولة تدابير لتحقيق حظر وإلغاء أسوأ أشكال عمل الأطفال، وذلك مثل خطتها لمنع واستئصال عمل الأطفال.

وبالنسبة لإلغاء الاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسياً، صدقت فنزويلا على الصكوك الدولية التي تتناول هذا الموضوع وتعمل حالياً على وضع خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وستطبق هذه الخطة الوطنية أيضاً على استغلال الأطفال جنسياً وفي إنتاج المواد الإباحية للأغراض التجارية. فضلاً عن ذلك، نطبق أيضاً خطة عمل وطنية مصممة لتوفير حماية شاملة للأطفال والمراهقين من العنف والاستغلال.

إننا ننفذ أيضا برامج لدعم الأسرة وتقويتها. وتشمل هذه البرامج مبادئ توجيهية لهيكلة وتنفيذ برنامج الأسرة البديلة مع نهج الإلحاق بالأسر، وتعليمات لتنفيذ اتفاقية حماية الأطفال والتعاون فيما يتصل بالتبني فيما بين البلدان، وإرشادات عامة لعمليات التبنّي الوطنية، وللترخيص للأطفال والمراهقين بالسفر داخل البلد وخارجه، ولحماية الأطفال والمراهقين قبل الكوارث الطبيعية وأثناءها وبعدها.

والبرامج الأخرى لدعم الأسرة تشمل إرشادات لضمان الحق في الرياضة، والراحة، والفراغ، واللعب والترفيه؛ وضمان شرط مراعاة حقوق الإنسان في تطبيق تدابير الحماية في المسائل التي تضر بالأطفال والمراهقين. وهناك أيضا اقتراح بخطة عمل ثنائية القومية للحماية الشاملة للأطفال والأسر على الحدود.

لقد أنشأنا في فنزويلا أيضا لجنة وطنية لإشراك الأطفال والمراهقين؛ واستحدثنا برلمانات أطفال؛ وجمعية تأسيسية للأطفال؛ ومجالس أطفال؛ وشبكة إنترنت للأطفال والطلبة البوليفاريين؛ وتعزز منظمات الطلبة في المراكز التعليمية، بدءاً من الصف السابع؛ ويوماً وطنيا لنظام الحماية الشاملة، ومجالس مجتمعية مستوحاة من العناصر المحلية؛ واجتماعات وطنية لشبكة الأطفال والمراهقين من الشعوب الأصلية؛ وإدارات بلدية للشباب؛ والمنتدى الوطني الأول لحماية حقوق الإنسان والاجتماع الأول للنظام التعليمي ونظام الحماية الوطنية.

توزع فنزويلا في مدارسها مواد حول قيم السلام والتسامح لتعزيز التعايش وترسيخه. وعلى الصعيد الوطني، نقوم بتشجيع برامج ومحطات إذاعية بديلة للأطفال والمراهقين. وهي تعزز مشاركة الشباب في قرارات مجالس الأطفال، بوصفها تعبيراً عن الحكم المحلي، مع الحق في أن يصغى إليهم، وأن يصوّتوا ويُنتخَبوا باعتبارهم ناطقين باسم لجان العمل المختلفة، بدءاً من عمر ١٥ سنة.

وأخيرا، أطلق رئيس الجمهورية، هوغو رافائيل تشافيز فرياس، رسالة الموسيقى، بمشاركة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طفل ومراهق، في إطار منظومة لفِرَق موسيقية من الأطفال والشباب. ونأمل أن نرفع هذا العدد عام ٢٠٠٨ إلى مليون موسيقي طفل ومراهق. وفي الحقيقة، إن الوفد الفنزويلي سعيد بحضور هذه الجلسة وبتبادل خبرته معكم، ولكن دعونا نذهب إلى أبعد من ذلك، ونقدم، باسم أطفال فنزويلا ومراهقيها، عربون تضامن مع شعب الجزائر وأطفالها ومراهقيها.

إننا نريد عالماً صالحا للأطفال والمراهقين، وها نحن هنا لنطالب به.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بول ريتشارد رالينيرينا، نائب وزير الصحة، وتنظيم الأسرة والرعاية الاجتماعية في مدغشقر.

السيد رالينيرينا (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): باسم جمهورية مدغشقر، يشرفني أن أخاطب الجمعية وأن أنقل أحر التهنئات في هذا الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وباسم وفد مدغشقر، أود أن أطلع مع الجمعية على التقدم الذي حققناه منذ الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل للجمعية العامة، التي عُقدت في نيويورك، في أيار/مايو ٢٠٠٢، ولا سيما التحديات التي لا نزال نواجهها في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهّد بها أثناء الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين، والمقدمة في الوثيقة المعْنَونة ''عالم صالح للأطفال''.

إن خطة عمل مدغشقر تشكل خارطة طريقنا للسنوات الخمس المقبلة، وهي تحدد الالتزامات والتحديات التي يُعتزم تناولها في قطاعات مختلفة، حيث تنوي الحكومة اتخاذ خطوة كمية ونوعية إلى الأمام، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لذا، فإننا، بقيادة رئيسنا، الذي ما انفكّ يسرّع اعتماد نهج قائم على النتائج، سنطوّر استراتيجيات فعالة من شأنها أن تتخذ خطوات ابتكارية من خلال اللامركزية، مع مشاركة من المجتمع وشراكة في التنمية. وقد حققت مدغشقر تقدما ملحوظا في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

لقد شهدنا، بشكل خاص، تقدماً كبيرا في قطاعات متعلقة بالصحة، والتعليم، وحماية الحقوق وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ففي مجال الصحة، وعلى مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، خفّضت مدغشقر وفيات الأطفال بأكثر من ٣٠ في المائة، وسنواصل تنفيذ حدٍ أدنى من سلسلة تدابير صحية لتحقيق الأثر الأكبر نحو بقاء الأطفال، ولا سيما من خلال تنظيم أسابيع محددة للرعاية الصحية للأمهات والأطفال، بدعم قوي وكامل من جميع شركائنا، وخاصة اليونيسيف. وعلاوة على ذلك، فإننا ندرك واجبنا في تحسين إنجازاتنا على صعيد التغذية، والحصول على مياه الشرب وتهيئة بيئة صحية، بغية إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين الإنمائيين ٤ و ٧ للألفية. ويجب ترسيخ هذه الإنجازات.

وشهدنا نتائج طيبة في تنظيم الأسرة، لكنه يجب مواصلة الجهود لزيادة الوعي، بغية تحسين الحالة العامة وأوضاع النساء الحوامل، والحد من حالات الحمل غير المرغوب فيها بين النساء الشابات. كما ينبغي لنا ضمان حصول جميع النساء على وسائل منع الحمل، بما في ذلك في المناطق النائية. ومن شأن هذا المشروع أن يمكّننا من خفض نسبة وفيات الأمومة سريعا.

وفي مجال التعليم، تحدد خطة عمل مدغشقر عدداً من الأهداف الطموحة القصيرة والمتوسطة المدى. والتعليم المجاني وتوزيع اللّوازم المدرسية أدّيا إلى زيادة واضحة في نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية، على أساس المساواة بين الجنسين. والنتائج الإيجابية للإصلاح التعليمي لا تزال تتطلب التناغم مع استراتيجيات تنمية الموارد البشرية والبنى التحتية الريفية. وعلى صعيد اللامركزية، فإن قابلية السلطات الإدارية المحلية للمساءلة، من خلال القيادة المشتركة، ينبغي أن تمكّننا من تحقيق أهداف خطة عملنا. ومواصلة جميع هذه المساعي عنصر أساسي لسياساتنا.

ونظرا للتشجيع الذي نلقاه على أعلى مستوى في الدولة، أنشأنا لجنة معنية بإصلاح حقوق الطفل، مما مكّننا

من تسريع استحداث إطار قانوني لضمان حماية الأطفال. ويشمل هذا الإطار قوانين بشأن التبنّي، وحقوق الطفل وحمايته، والحد الأدنى لسنّ الزواج، والاتجار بالبشر وقانوناً تم اعتماده مؤخرا بشأن السياحة الجنسية. وفي أعقاب توصيات دراسة الأمين العام عن العنف ضد الأطفال، جرى إعداد وتشريع خطة عمل وطنية. وأُنشئت شبكات في مواقع معينة لحماية حقوق الطفل، والحكومة تنوي توسيعها.

وفي موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، فزيادة على الأرقام التي تشير إلى انتشاره، لا يزال موقف السكان من هذا المرض يشكل تحديا. وقد اعتمدنا قانوناً لحماية حقوق الأشخاص المصابين بهذا الفيروس. وأذكى الرئيس وحرمه شخصيا زيادة الوعي بالكشف الاختياري، وندير برنامجا شاملا للوقاية. وما زال انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي أعلى مما ينبغي وأشكال السلوك العالية الخطورة أوسع انتشارا مما ينبغي. وعلينا أن نحسن الحصول الشامل على الرعاية النوعية لمرضى متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز وأن نزيد إلى أقصى حد التدخلات الوقائية بين الفئات المعرضة للخطر.

وفي الأعوام الأخيرة، اضطلعت مدغشقر بإصلاحات لضمان وجود بيئة توفر حماية حقيقية للأطفال. ونحن واثقون من متابعتنا للتدابير التي سنتخذها لتحقيق المصالح العليا للأطفال. وإنشاء عالم صالح للأطفال يشكل مهمة مستمرة بالنسبة لنا جميعا. وهذا يفترض مسبقا التزاما صارما ومتلاحما من جانب الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني.

وتؤكد مدغشقر مجددا على التزامها القوي بتنفيذ إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وبتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل بينما نسعى سعيا جادا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماركو شتروفس، وزير الدولة في وزارة العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية في سلوفينيا.

السيد شتروفس (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني ويشرفني مرة أخرى أن أخاطب الجمعية العامة في مناسبة هذا الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

وتؤيد سلوفينيا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقديري ودعمي للأمم المتحدة ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على تنظيمهما هذه المناسبة الهامة. وفضلا عن ذلك، نشيد باليونيسيف على جهودها المستمرة ودورها القيم للغاية في بناء عالم أفضل للأطفال. وتشكل حماية الطفل إحدى أولويات السياسات المحلية والخارجية لسلوفينيا.

إن سلوفينيا ألزمت نفسها بالتنفيذ الكامل لنتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، الواردة في الوثيقة ”عالم مناسب للأطفال“. ولذلك السبب، اعتمدت حكومة جمهورية سلوفينيا برنامجا معنونا ”الأطفال والشباب ٢٠٠٦-٢٠١٦“.

وفي سلوفينيا، تضطلع الجهود الاقتصادية بدور هام في توفير المزيد من فرص التوظيف والرفاه. وهذه الجهود تؤدي إلى التضامن مع الفقراء والضمان الاجتماعي للجميع.

وفي جميع المناطق، تستخدم الحكومات الآليات الحكومية الدولية لمتابعة الدورة الاستثنائية، بما في ذلك إجراء المشاورات الإقليمية فيما يتعلق بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299). وعلى الصعيد الوطني، من الآليات الهامة لتحسين تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية إنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان للأطفال.

وتؤيد سلوفينيا تأييدا قويا أنشطة الأمم المتحدة في مكافحة العنف ضد الأطفال بجميع جوانبه واشتركت في التحضير لدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. وكانت سلوفينيا أحد البلدان الأولى التي استضافت المشاورات الإقليمية للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. ونرحب بمشروع القرار (A/C.3/62/L.24/Rev.1) الذي يدعو، في جملة أمور، إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام للعمل بوصفه مدافعا عالميا بارزا ومستقلا عن منع وإزالة جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وفضلا عن ذلك، فإننا نتوقع لذلك القرار، إذا تم اتخاذه، أن يوطد مساعي الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل.

إن سلوفينيا، وعلى أساس مناقشة مهنية واسعة، ألزمت نفسها بمنع أعمال العنف في الأسرة وبحظر العقاب البدني للأطفال بإعداد قانون جديد بشأن منع العنف في الأسرة. ونقوم بتنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة التي قدمت في المؤتمر الدولي المعنون، ”منع العنف ضد الأطفال والأمن الإنساني“، الذي عقد في سلوفينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ونحن في سلوفينيا ندرك إدراكا كاملا أن تحقيق الرفاه للأطفال وتوفير التعليم على جميع المستويات، ومواصلة المسار التعليمي للأطفال وضمان فرص أفضل للتوظيف أمور تتسم بأكبر قدر من الأهمية. وهذا يشكل أفضل ضمان لمنع العنف. وفي بلدنا، يلتحق الأطفال من سن ٦ سنوات إلى ١٥ سنة بالمدارس الابتدائية الإجبارية، بينما يلتحق ٩٠ في المائة من الأطفال من سن ١٥ إلى ١٩ سنة بالمدارس الثانوية. و ٤٣ في المائة تقريبا من الفئة بين ١٩ و ٢٤ سنة من العمر يواصلون تعليمهم بدون دفع رسوم دراسية، بينما يحق لأفقر التلاميذ والطلاب أن يتلقوا المنح الدراسية التي تقدمها الدولة.

وسلوفينيا، مع الاتحاد الأوروبي بأسره، تؤكد مجددا على التزامها بمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا. وترحب سلوفينيا بأنشطة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي خصصت له أموالا تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية. ومرة أخرى نعترف بأهمية العمل الذي تضطلع به اليونيسيف في التوعية وزيادة إمكانية حصول الشباب على المعلومات والخدمات.

ونعتزم أن نولي اهتماما خاصا لتعزيز حقوق الطفل حينما نتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨. واعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخرا مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية بشأن حقوق الطفل ستوجه أنشطتنا في وضع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن لجميع الأطفال الحق في التمتع بطفولة صحية وآمنة. وما لم يتم التوصل إلى توافق للآراء وإقامة شراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، فضلا عن مشاركة الأطفال على مختلف المستويات، لا يمكن ضمان التنفيذ الفعال للحلول المقترحة. واجتماع اليوم يوفر تماما تلك الفرصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غيولا تارشي، وزير الدولة بوزارة الشؤون الاجتماعية في هنغاريا.

السيد تارشي (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): لقد كانت جمهورية هنغاريا من أولى الدول التي انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وإعلان ”عالم صالح للأطفال“، ونوجه أولوية عالية لإعلان الأمم المتحدة للألفية. ويبذل بلدنا كل جهد لتحقيق الأهداف التي حددتها هذه الوثائق.

ومع أن بلدنا من بين البلدان المتقدمة النمو بمعيار ناتجه المحلي الإجمالي للفرد، فإن وضع الأهداف الإنمائية للألفية كان مهماً جداً لنا. وقد نتجت عن التغييرات في الحياة السياسية والاقتصادية التي حدثت بعد عام ١٩٨٩ تحديات ومهام تقابل أهداف إعلان الألفية. ومن بين تلك التحديات، بصورة رئيسية، مكافحة فقر الأطفال والأسر التي لديها أطفال؛ وضمان أعلى مستوى للسلامة الجسدية والعقلية للطفل؛ وجعل التعليم الجيد النوعية في متناول يد الجميع.

وفي أثناء ذلك، يجب أيضاً أن نواجه التحديات المعهودة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، بما فيها شيخوخة السكان وتناقص عدد المواليد وإدماج الشواغل البيئية. ونعير اهتماماً خاصاً لتقليص عدم المساواة في الفرص بغية حل هذه المشاكل المعقدة، بما في ذلك من خلال تخفيض التباين في الأجور على أساس نوع الجنس؛ وتحسين الفرص المالية للذين يعيشون في المناطق المحرومة اجتماعياً؛ وتوفير حاضر ومستقبل جيدين لأطفالنا.

وبالنسبة للهدف الأخير، نشدد بشكل خاص على معالجة العنف ضد الأطفال ومنع حدوثه، بما في ذلك العنف المترلي والعنف بين الأقران أو العنف في وسائط الإعلام، كما نشدد على وقاية الأطفال من أن يصبحوا مجرمين وضحايا. ومنذ عام ٢٠٠٠، ما فتئ تخفيض ومنع استخدام المخدرات مهمة ذات أولوية للحكومة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أبلغ الجمعية بأن هنغاريا تخطط للتصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، ربما في النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

ومنذ عام ٢٠٠٠، اعتمد برلمان وحكومة جمهورية هنغاريا عدة استراتيجيات وبرامج وخطط عمل قصيرة وطويلة الأجل تعتمد على هذه الصكوك لحماية الأطفال والشباب. ومنذ عام ١٩٩٥، ظلت الحكومة تقدم تقارير سنوية للبرلمان عن الحالة وعن تطور ظروف حياة الأطفال والشباب، وعن التدابير التي اتخذها الحكومة فيما يتصل بظروف العيش هذه. وظلت الحكومة منذ عام ٢٠٠٠ تقدم تقارير سنوية عن الإجراءات التي اتخذت للحد من مشكلة المخدرات. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمد برلمان هنغاريا الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمنع الجريمة الاجتماعية، ويُعِد منذ ذلك الوقت خطط عمل اجتماعية مدة كل منها سنتان.

وتتصل ثلاث أولويات من أولويات الحكومة الرئيسية الخمس اتصالاً وثيقاً بالأطفال. وقد أُعدّ برنامج صحي وطني للأطفال الرضع والأطفال في جمهورية هنغاريا بالتعاون مع المكتب الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية. إضافة إلى ذلك، اعتمد في عام ٢٠٠٧ برنامج وطني لمكافحة فقر الأطفال يتضمن أهدافاً قصيرة وطويلة الأجل وبرنامج عمل للمساعدة على نحو جوهري على تخفيض فقر الأطفال في هنغاريا وحمايتهم من الفقر.

وبتأييد هنغاريا لبيان الاتحاد الأوروبي، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن حكومة هنغاريا ملتزمة بدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ليصبح عالم أطفالنا حالياً وفي المستقبل ''عالماً صالحاً للأطفال''. ولإعطاء مزيد من المصداقية لعباراتي، اسمحوا لي أن أبلغكم بأنني أنوي غداً توقيع اتفاق مع مسؤولي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) نيابة عن حكومتي نلزم فيه أنفسنا بتقديم دعم مالي لهذه المنظمة.

إن نتائج البرامج المعقدة لا تظهر إلا في وقت لاحق، وفي هذه الأثناء، يجب أن نواجه تحديات جديدة عديدة. إلا أنه لا يمكن التغلب على الصعوبات إلا إذا أبقينا أهدافنا باستمرار نصب أعيننا ولم ننظر إلى أطفالنا بوصفهم مجرد أطفال صغار ضعفاء يسببون المشاكل، بل بوصفهم استثمارا، أو في الحقيقة، فرصا للمستقبل. والأمر متروك لنا

لنشكل مستقبل أطفالنا، وينبغي ألا ننسى أنهم يشكلون مستقبلنا أيضاً. ويجب أن نتخذ مزيداً من الإجراءات لضمان حقوق الطفل، ويجب أن نعترف بأن عملنا سيكون أكثر كفاءة وفعالية عندما نشركهم في عمليات اتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تؤثر عليهم. ولذلك، أرى أنه كان مهماً بشكل خاص أن الأطراف المعنية أُعطيت أثناء منتدى الأطفال، المعقود مؤخراً، الفرصة لعرض آرائها.

أخيراً، أتمنى للجمعية مزيداً من النجاح في عملها، آملاً أن يسهم كل ما نقوله هنا في تنفيذ الإعلان الذي اعتمد في عام ٢٠٠٢، في ضوء المهام التي تنتظرنا، كما أشارت الوثائق التي قدمها الأمين العام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أندريه موسييينكو، نائب وزير الصحة الأوكراني.

السيد موسييينكو (أوكرانيا) (تكلم بالروسية): بداية، تود أوكرانيا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي ألقاه ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. ونود أيضاً أن نتناول بإيجاز بعض المسائل التي تهم بلدنا بشكل خاص.

إن الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالأطفال "عالم صالح للأطفال"، التي اعتمدت بالإجماع في عام ٢٠٠٢، وقد ألزمت الدول الأعضاء، بما فيها أوكرانيا، بالتزامات خاصة في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. ولذلك، من المهم جداً مناقشة عملية تنفيذ هذه الوثيقة الختامية وتقييم التقدم المحرز، والنظر في المشاكل التي حددت وحلها.

وحماية الأطفال أولوية استراتيجية وطنية شاملة بالنسبة لأوكرانيا. ويعير رئيس أوكرانيا وحكومتها اهتماماً خاصاً لأنشطة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا الصدد، حددت أوكرانيا، آخذة في الحسبان الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجية الوثيقة الختامية ''عالم صالح للأطفال''، الميادين ذات الأولوية لأنشطة تهيئة ظروف مواتية لحياة الأطفال وتنميتهم في ميدان الرعاية الصحية وتشكيل أسلوب حياة صحي؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وضمان أن يتلقى الأطفال تعليماً جيد النوعية؛ وحماية الأطفال من الاعتداء والعنف والاستغلال؛ ومكافحة ظاهرة عدم رعاية الأطفال – ما بين انتهاء اليوم الدراسي وعودة الوالدين من العمل وأطفال الشوارع؛ والتغلب على الفقر.

ولتحقيق هذه الأهداف، صممت سياسة دولة أوكرانيا في هذا الميدان للفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ لتحسين الأساس القانوني لحماية الأطفال، وإصلاح نظام الدولة لرعاية الأطفال الأيتام والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين؛ وتعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة التي لديها أطفال؛ وإقامة شبكة من المؤسسات التي تعمل لصالح الأطفال؛ وتعزيز التعاون بين قطاعات سلطات الدولة؛ وتعزيز التفاعل بين المنظمات الاجتماعية؛ وتحسين رعاية الدولة في حماية الأطفال من العنف والاستغلال؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

وقد بذلت جهود هامة لتحقيق مجموعة كبيرة من الإصلاحات الحكومية المصممة لتحسين الصحة وتهيئة ظروف مواتية لحياة الأطفال وتنشئتهم. وكجزء من هذه الأنشطة، أُولي اهتمام خاص لإدماج سياسة الدولة بفاعلية في تشكيل أسلوب حياة صحي للأطفال والشباب. وبفضل تعديلات التشريع في أوكرانيا، اتخذت مجموعة من الخطوات العملية لحماية حقوق الطفل، وحدثت بعض التغييرات الإيجابية في معدلات الولادة والوفاة، من مؤشرات منفصلة لاعتلال الأطفال ووفيات الأمهات.

ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مجال هام من مجالات تنفيذ الوثيقة الختامية لدورة الجمعية

الاستثنائية الخاصة بالطفل، على الصعيد الوطني. وأساس استراتيجية مكافحة وباء الإيدز في أوكرانيا نهج شامل لحل المشكلة، محدد في برنامج وطني لتأمين الوقاية من الإصابة بالإيدز وتقديم المساعدة للمصابين بالفيروس أو الإيدز، في فترة عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ونحن نضطلع بعدد من البرامج المشتركة بين القطاعات والبرامج القطاعية المصممة لمنع انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل ولكفالة المساعدة الاجتماعية والطبية للأطفال المصابين بالإيدز. ولكن مع الأسف، لا يزال تفشي هذا المرض، رغم كل الجهود المبذولة، من دواعي القلق البالغ.

وتولي حكومة أوكرانيا اهتماما شديدا لتأمين الفرص ليتلقى الأطفال تعليما يتسم بالجودة. وينص القانون النافذ حاليا على إلزامية التعليم الثانوي بأكمله وعلى مجانيته وعلى تقديم وجبات طعام مجانية لكل تلاميذ الصفوف الدنيا.

ويرى بلدي أن مما له أهمية بالغة ضمان حماية الأطفال من سوء المعاملة والعنف والاستغلال. وللأطفال في أوكرانيا الحق في الحماية من جميع أشكال العنف العائلي، ويجري العمل حاليا على منع إهمال الأطفال أو التغلب على إهمالهم. وينظم الحماية الاجتماعية للأطفال قانون أوكراني خاص لمنع العنف العائلي. وتقدم الدولة المساعدة اللازمة لمنع حالات القسوة على الأطفال وفضح مرتكبيها وتوفير المعلومات عن هذه الحالات لتحقيقات الشرطة التي تعالج شؤون القصر، بما يمكِّن من اتخاذ التدابير الكفيلة بإيقاف العنف. أما في مسائل الحماية من سوء المعاملة والعنف والاستغلال، فيتعاون بلدنا بنشاط مع المنظمات الدولية.

وتعتبر أوكرانيا التغلب على إهمال الأطفال والتخلي عنهم مهمة ذات أولوية. وقد اعتمدت الحكومة برنامجا لهذا الغرض للسنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، يحدد تدابير للحيلولة دون حرمان الأطفال من أسرهم ولتوفير بيئة عائلية أوسع نطاقا لليتامى وللأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، ولتوفير شبكة جيدة من المؤسسات العاملة على الحماية الاجتماعية للأطفال. وظل دعم الاعتماد الوطني للقرارات التي يتخذها رئيس أوكرانيا وحكومتها هدفا استراتيجيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، جرى اعتماد قانون أوكراني لضمان أساس قانوني تقوم عليه الحماية الاجتماعية لليتامى والأطفال المهمَلين، ويجري العمل به لتأمين بيئة عائلية للأطفال.

ومن المهام الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أوكرانيا تخفيض مستوى الفقر. وفي سبيل تخفيض المستوى العام للفقر، اعتمدنا في عام ٢٠٠١ استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، إلى جانب برنامج شامل لضمان تنفيذها، للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٩. وعلى وجه التخصيص، زيدت المساعدات في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ - عملا بالقانون الأوكراني الخاص بمساعدات الدولة المقدمة إلى الأسر ذات الأطفال تقديم منحة مرة واحدة للأسرة عند ولادة طفل، أو المساعدة على تربية الأطفال إلى أن يبلغ الطفل الثالثة من العمر، ومساعدة الأمهات العازبات والأبناء بالتبني.

وبالرغم من حالات النجاح في تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الخاصة بالطفل، لا يزال جدول الأعمال يتضمن عددا من المشاكل التي تقتضي حلا. وأول هذه المشاكل وقبل كل شيء، هناك مسألة مكافحة الفقر وتحسين التدابير المالية لتحسين أوضاع الأطفال، بما في ذلك تعليمهم ورعايتهم طبيا وتوفير مؤسسات اجتماعية تحول دون تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا بد من جهود مزيدة لتحسين التشريع من أجل مكافحة تامة لإهمال الطفل والتخلي عنه ولمكافحة المتاجرة بالأطفال وبغاء الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الخليعة مكافحة فعالة، ولتعزيز دور الوالدين في تنشئة أطفالهم، بالإضافة إلى وضع نظام

اجتماعي لمساعدة الأطفال الموجودين في دور اليتامى، الذين يجدون أنفسهم في حالة أزمة.

وفي سبيل حل هذه المشاكل الكثيرة وتعزيز تنفيذ خطة عمل ”عالم صالح للأطفال“ والأهداف الإنمائية للألفية، أعدت حكومة أوكرانيا وثيقة جديدة، تحدد استراتيجية للدولة، خاصة خطة العمل الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وحماية الأطفال في الفترة الممتدة حتى ٢٠١٦. ووفقا لتلك الوثيقة، ستكون مجالات الأولوية في سياسات حكومته في المستقبل المنظور الوقاية من الإيدز وزيادة إمكانية الانتفاع بالتعليم العالي الجودة ومكافحة إهمال الأطفال والتخلي عنهم وحماية اليتامى والأطفال المهمَلين وتنمية الخدمات الاجتماعية المخصصة للطفل وللأسر ذات الأطفال وزيادة الأنشطة على الصعيد المحلي لتحسين وضع الأطفال القانوني.

وختاما، اسمحوا لي مجددا أن أبيِّن التزام أوكرانيا بتحقيق الأهداف النبيلة لخطة عمل ”عالم صالح للأطفال“، التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية للجمعية، الخاصة بالطفل، وبالوفاء بمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل. ويعتزم بلدنا مواصلة توفير الدعم اللازم للأنشطة على الصعيد الوطني وتقديم إسهامه في الجهود الإقليمية والدولية والعالمية في هذا المجال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أُعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة يانا مارشكوفا، نائبة الوزير ومديرة شعبة حقوق الإنسان في ديوان حكومة الجمهورية التشيكية.

السيدة مارشكوفا (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم باسم الجمهورية التشيكية في هذه المناسبة، وأن أتوجه بخطابي إلى هذه الجمعية. ومما يدعو إلى الكثير من الارتياح أن نرى عدد الوفود الكثيرة التي اجتمعت هنا للإقرار مجددا بأهمية حقوق الطفل وتأكيد التزامها ببناء عالم صالح للأطفال. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشاطركم خبرتنا في تحقيق أهداف الدورة المعنية بالطفل.

فعلى الصعيد الدولي، تمثل التزام الجمهورية التشيكية بحماية حقوق الطفل بالمصادقة على الصكوك الدولية الجديدة، منها البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاصة بإشراك الأطفال في الصراع المسلح؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة التعذيب وغيره من أنواع المعاملة أو العقوبات القاسية وغير الإنسانية والمهينة. وإضافة إلى ذلك، تستعد الجمهورية التشيكية للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، الخاص ببيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية التي يستخدم فيها الأطفال، والاتفاقية المعنية بحقوق الأشخاص المعاقين وبروتوكولها الاختياري.

أما على الصعيد الوطني، فقد تم اتخاذ عدد من التدابير الهامة، التشريعية وغير التشريعية، في السنوات الأخيرة. أذكر منها، على سبيل المثال، قانون تعزيز حماية الطفل اجتماعيا وقانونيا؛ وقانون تعزيز حماية ضحايا العنف المترلي؛ وقانون التعليم الجديد. وفي كثير من المجالات، اعتمدت الحكومة وثائق سياسات تفصيلية، من قبيل مفهوم العناية بالأطفال المعرضين للخطر؛ والأطفال الذين يعيشون خارج أسرهم؛ وخطة العمل الوطنية لمكافحة استغلال الأطفال الجنسي تجاريا؛ وخطة العمل الوطنية لمنع إصابات الأطفال؛ والبرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وخطة عمل الإدماج الاجتماعي.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اعتمدت الحكومة سياسة شاملة جديدة بشأن الأطفال والشبان للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣. وتشمل هذه الوثيقة مسائل، منها المواضيع الشاملة للقطاعات من الإعلان الخاص ”بعالم صالح

للأطفال''، بما يضمن قبل كل شيء مشاركة أطفال أصحاء في مجتمع سلمي، متعدد الثقافات وحماية حقوق الطفل. وتعتزم الحكومة إشراك ممثلي الأقاليم والمنظمات غير الحكومية والمدارس والخبراء في تنفيذ هذه السياسة، وهدفها الرئيسي هو تهيئة الظروف المؤاتية بصورة خاصة لاضطلاع الأسرة بوظيفتها ولنماء شخصية الأطفال وتعليمهم ليصبحوا مواطنين عاملين، بما يشمل مشاركة الأطفال في الحياة الاجتماعية والسياسية، ودعم أساليب الحياة السليمة والحماية من الظواهر السلبية.

أما فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل، فهدف الحكومة الرئيسي هو التنفيذ التام لاتفاقية حقوق الطفل وتقييم تنفيذها بصورة منتظمة. وفيما يتعلق بمشاركة الأطفال في الحياة الاجتماعية والسياسية، فهدفها تهيئة الظروف لمشاركة واسعة النطاق للجيل الجديد في الحياة العامة والاجتماعية، ودعم تشكيل الأطفال هيئاتهم الخاصة للحكم الذاتي وتشجيع الدولة والهيئات الإدارية الإقليمية على إقامة تواصل مع الأطفال ومع منظماتهم وتكثيف هذا التواصل. وأما في ما يتعلق بصحة الأطفال، فهدف سياسة الحكومة هو دعم تدابير الوقاية الصحية، وتوعية الأطفال بالأخطار المرتبطة بالصحة ومساعدتهم على اكتساب المهارات التي تكتسي أهمية في الحفاظ على صحتهم وتعزيزها.

وأخيرا، تشمل الوثيقة أيضا مجال الأطفال والاضطرابات المرضية الاجتماعية، والوقاية والاندماج الاجتماعيين. ويتمثل هدف سياسة الحكومة في هذا المجال في تقديم الدعم بصورة منهجية لجميع الأنشطة الوقائية، والمساعدة في تعزيز المهارات الاجتماعية للأطفال. وستنفذ الوزارات المعنية المهام الناجمة عن هذه السياسة. وستُحدَّد تدابير ملموسة في خطط عمل لفترات تمتد سنتين. وستقدم جميع الوزارات المنخرطة في تنفيذ السياسة باستعراض لمهامها وتدابيرها المحددة لكل فترة من فترات السنتين، مقترنا بإجراء تقييم لتنفيذها. ونؤمن بأن وثيقة السياسة الشاملة وما تلاها من خطط العمل الممتدة لسنتين، إلى جانب تدابير وطنية أخرى، ستسهم في تعزيز رفاه الأطفال في الجمهورية التشيكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة غيفا روزلين ديتي، وكيلة وزير حماية الطفل في زمبابوي.

السيدة ديتي (زمبابوي) (تكلمت بالانكليزية): قبل أن استهل خطابي، يود وفد بلدي أن يعرب عن صادق تعازيه للأمم المتحدة والأسر التي فقدت أحباءها في التفجيرات التي هزت الجزائر صباح اليوم.

ويسرني كثيرا أن أخاطب الجمعية العامة. والواقع أن الأطفال هم غد كل دولة ومستقبلها. وإدراكا من زمبابوي لتلك الحقيقة، كانت من بين الـ ١٥٥ بلدا التي وضعت برامج عمل وطنية معنية بالأطفال لكفالة تنسيق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل. ويسرني أن أوافيكم بمعلومات عما أحرزته زمبابوي من تقدم في جهودها لدعم حقوق أطفال زمبابوي، ومن ثم، بناء زمبابوي صالحة حقا لأطفالها.

وفي مجال تعزيز الحياة الصحية، حققت زمبابوي نجاحات باهرة في تخفيض معدل وفيات الأطفال، على الرغم من التحديات الجسام التي تشمل فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من ١٠٢ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩٩ إلى ٨٢ حالة وفاة في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وخُفِض معدل وفيات الرضع من ٦٥ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩٩ إلى ٦٠ حالة وفاة في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وفي ما يتعلق بالتحصين وإضافة فيتامين ألف، فقد حققتهما زمبابوي

لجميع الأطفال تقريبا. واليوم، يحصل أكثر من ثلاثة أرباع الأسر في زمبابوي على المياه الصالحة للشرب.

وأما في ما يتعلق بتوفير التعليم، فقد قطعت زمبابوي خطوات جبارة، وحققت الهدف المتمثل في إتاحة التعليم الأساسي لجميع الأطفال، فضلا عن المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٦، كان ٩٧ في المائة من الأطفال مقيدين في التعليم الأساسي، وأصبح صافي معدل قيد كل من الأولاد والبنات الآن متساويين. وفي مجال التعليم والرعاية في مراحل الطفولة المبكرة، بدأ تنفيذ السياسة المعروفة لدى عموم الجمهور بـ ''الصف صفر'' يثمر النتائج، كما تجسَّد ذلك في ازدياد نسبة الأطفال في الصف الأول، الذين مروا بمرحلة ما قبل المدرسة، من ٤٩ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٦٤ في المائة عام ٢٠٠٦. ورسخت السياسة مرحلة الطفولة المبكرة كجزء من كل شكل من أشكال التعليم الابتدائي، ومدرسو الصف صفر أكفاء، إذ يتلقون برنامجا تدريبيا مدته ثلاث سنوات.

وفي مجال حماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف، استمرت زمبابوي في تعزيز السياسة والإطار القانوني اللذين يدعمان حماية حقوق الأطفال. ويعزز اعتماد قانون العنف المترلي مؤخرا في عام ٢٠٠٧ عزم البلد على حماية أطفاله من العنف والإيذاء في المترل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أنشئ مجلس مكافحة العنف المترلي للاضطلاع بدور ريادي في تنفيذ القانون تحت إشراف وزارة شؤون المرأة، والمسائل الجنسانية وتنمية المجتمع.

وقد كان لدى زمبابوي على الدوام عملية قوية لتسجيل المواليد. وقد خلصت آخر دراسة استقصائية معنية بالسكان والصحة إلى أن ٧٤ في المائة من الأطفال تم تسجيلهم عند الولادة في زمبابوي في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

غير أن الفقر ما زال يشكل تحديا كبيرا لزمبابوي. ونتيجة لذلك، يضطر بعض أطفالنا للعمل والعيش في الشوارع. بيد أن هناك جهودا تبذل لمعالجة هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، شكلت مدينة هراري وسلطات مدن كبرى أخرى أفرقة عمل لنقل الأطفال من الشوارع إلى أماكن آمنة يمكنهم أن يتلقوا الرعاية فيها.

وفي ما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تتصدر زمبابوي منطقة الجنوب الأفريقي. وبلغ معدل إصابة البالغين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٢٤,٦ في المائة عام ٢٠٠٣، وتشير الدراسات الاستقصائية وبيانات المراقبة المعنية بالرعاية السابقة للولادة إلى انخفاض ذلك المعدل إلى ١٥,٦ في المائة عام ٢٠٠٧. غير أن حجم الوباء ما زال كبيرا. ففي زمبابوي، يقدر عدد البالغين المصابين حاليا بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بـ ١,١ مليون نسمة، ٦٠ في المائة منهم نساء. وعلاوة على ذلك، يقدر عدد الأطفال المصابين بالمرض بـ ٠٠٠ ١٣٣ طفل. وإجمالا، أكثر من واحد من بين كل سبعة من أبناء زمبابوي مصاب، غير أنه لا يحصل على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية سوى ٤٠ في المائة من الأطفال. وحققت مكاسب كبيرة في توسيع نطاق الخدمات المتعلقة بمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الأم إلى الطفل في جميع أرجاء البلد، بإنشاء أكثر من ٥٠٠ مركز لتقديم الخدمات المتعلقة بمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الأم إلى الطفل بحلول عام ٢٠٠٦.

غير أن أحد أكبر التحديات يتمثل في الأطفال الذين تيتموا في زمبابوي المقدر عددهم بـ ١,٣ مليون طفل، الغالبية العظمى منهم نتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية

ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويقل احتمال أن يلتحق أولئك الأطفال بالمدارس ويحصلوا على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية عن الأطفال غير اليتامى. ومن المحتمل أيضا أن يواجهوا مشاكل نفسية وأن يُجبروا على الاتصال الجنسي خلال المراهقة، مما يزيد من تعرضهم للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وللتصدي لذلك، وضعت الحكومة برنامجا مبتكرا لدعم وتنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية باليتامى وغيرهم من الأطفال الضعفاء الآخرين. في إطار البرنامج، تستخدم الأموال المجمعة من مختلف أصحاب المصلحة لتمويل تدخلات المجتمع المدني الرامية إلى دعم أكثر الأطفال ضعفا في البلد. وعلى مدى السنوات الثلاث المقبلة، من المتوقع أن يستفيد من برنامج الدعم ٤٠٠ ٠٠٠ من يتامى زمبابوي وغيرهم من الأطفال الضعفاء الآخرين.

وما زالت هذه الجهود الرامية إلى مكافحة آثار فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تتطلب الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم الحاسم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. غير أنه من المؤسف أن زمبابوي لم تؤخذ في الحسبان في الجولة ٧ للصندوق العالمي، لأن ذلك كان سيمكننا من إحراز مزيد من التقدم في التخفيف من معاناة شعبنا من جراء الوباء.

وأما في ما يتعلق بمكافحة الملاريا، فقد تم تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الملاريا من ١,٨ مليون شخص عام ٢٠٠٤ إلى حوالي مليون عام ٢٠٠٦، مما يشكل انخفاضا بنسبة ٤٠ في المائة في عدد حالات الملاريا. وفي المقاطعات المعرضة للملاريا البالغ عددها ١٧ مقاطعة في زمبابوي، قدمت لأكثر من ٨٠ في المائة من النساء الحوامل والأطفال دون الخامسة الناموسيات المعالجة بالمبيدات وأدوية للوقاية.

غير أنه ما زال يتعين على زمبابوي، على الرغم من تلك النجاحات، أن تبذل المزيد من الجهود للوفاء بواجبها المتمثل في دعم حقوق جميع أطفالها. وينبغي لزمبابوي أن تستمر في تمكين المجتمعات المحلية والأسر والأطفال أنفسهم لدعم تلك الحقوق.

غير أن الجزاءات غير القانونية المفروضة على زمبابوي وعزل بلدنا يلحقان ضررا بالغا بأطفال زمبابوي، لا سيما في مجالات التغذية، والأدوية المناسبة لحالات العدوى الانتهازية، والعلاج المضاد للفيروسات الرجعية الخاص بالأطفال، والعقاقير المضادة للملاريا، والحد من الفقر بصورة عامة. وبالتالي، نناشد كل الأطراف التي تحب الأطفال، لا سيما أعضاء الجمعية والمجتمع الدولي، أن تدعم بلدنا في جهوده لبناء زمبابوي صالحة فعلا لأطفالها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة انطونيا بوبلويل، السكرتيرة الدائمة في وزارة التنمية الاجتماعية في ترينيداد وتوباغو.

السيدة بوبلويل (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي سرور حكومة ترينيداد وتوباغو أن تشارك في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأطفال، وتعرب عن تأييدها لجهود الأمم المتحدة المستمرة الرامية إلى حماية حقوق الأطفال وتعزيزها. وفي عام ٢٠٠٢ انضمت ترينيداد وتوباغو إلى الدول الأعضاء الأخرى في تأييدها الوثيقة الختامية ”عالم صالح للأطفال“ (القرار د - إ ٢/٢٧)، وهكذا نؤكد من جديد التزامنا بتحسين حياة أطفالنا.

وعلى الصعيد القطري، خطت ترينيداد وتوباغو خطوة إضافية بوضع خطتها رؤية ٢٠٢٠، الهادفة إلى

الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة النمو بحلول عام ٢٠٢٠. وتتمحور الرؤية حول خمسة أركان إنمائية، أهمها، في هذا السياق، تعزيز مجتمع الرعاية، وبالتالي التشديد على أهمية الأسرة بوصفها أساس المجتمع السليم.

ويسعدنا أن نطلع الجمعية على بعض السياسات التي وضعناها لتيسير تنفيذ ”عالم صالح للأطفال“. في ٢٠٠٦، أتمت ترينيداد وتوباغو خطة عملها الوطنية الثانية من أجل الطفل، التي تشكل إطارا لتنفيذ مجالات العمل الأربعة ذات الأولوية الواردة في الوثيقة ”عالم صالح للأطفال“. وتوفر سياساتنا الوطنية المنقحة الخاصة بالرياضة والشباب إطارا لاستراتيجيات وإجراءات محددة ترمي إلى تحقيق الأهداف الواردة في الوثيقة الختامية. وقد زودنا حوار الشباب في منطقة البحر الكاريبي ٢٠٠٦ قرارات قيّمة تم إدماجها في الاستجابة الموسّعة الخاصة بالشباب والواردة في خطة ترينيداد وتوباغو الوطنية الاستراتيجية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن حكومة ترينيداد وتوباغو في معالجتها لمسألة نوعية التعليم،شرعت في إصلاح النظام التعليمي. والإجراءات التي تم اتخاذها لغاية الآن تتضمن ما يلي. لقد وضعنا سياسات وخططا وبرامج لنظام تعليمي لا مركزي تمت إعادة هيكلته من مرحلة الطفولة المبكرة حتى تعليم الكبار. وقد أنشأنا عدة وحدات جديدة لتعزيز نظام خدمات الدعم المدرسي. واعتمدنا برنامج وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ”مركز التميّز في تدريب المعلمين“ من أجل تحسين مستويات القراءة عن طريق إعداد المعلمين أثناء الخدمة والتدخلات الخاصة بغرفة الدراسة. واستعرضنا قانون التعليم المنقح، لكي نكفل، في جملة أمور، أن يتجسد فيه نهج يقوم على الحق في التعليم.

ويجري الآن التشجيع على الإرضاع الطبيعي المبكر في بعض مستشفياتنا الإقليمية، وفقا لمبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال التابعة لليونيسيف. ويتم تقديم خدمات شاملة مجانية في مرحلة ما قبل الولادة بصورة روتينية في مراكز صحة الأمهات والأطفال في جميع أنحاء البلد. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يتم توفير خدمات الفحص الطبي للكشف المبكر عن الإعاقة السمعية والبصرية بين التلاميذ المقيدين في المدارس الحكومية والمدارس التي تتلقى إعانات.

وقد تم الانتهاء مؤخرا من استعراض مجموعة التشريعات الخاصة بالأطفال. والهدف من المجموعة هو جعل التشريعات الخاصة بالأطفال أكثر تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وتوفير استراتيجية متماسكة لزيادة حماية الدولة للأطفال بموجب القانون.

ويجري بذل جهود مدروسة ترمي إلى تحسين برامج دعم الأسرة التي توفر المساعدة الاجتماعية وغيرها من أشكال الدعم المادي الذي يستفيد منه الأطفال سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري التركيز على توسيع خدمات الإرشاد للأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة، وتعزيز الشراكات بين القطاعات وزيادة الوعي بحقوق الطفل.

وعلى الرغم من التقدم المحرز لغاية الآن،هناك تحديات في مجالات توفر الموارد البشرية وتوفير ما يلزم من تدريب ومرافق وخدمات. وفي محاولة لمعالجة بعض تلك القيود، نخطط لزيادة الموارد البشرية والمادية والخدمات في الوزارات الرئيسية المعنية بالقطاع الاجتماعي ولتشجيع التعليم الخاص عن طريق إعداد المعلمين وغيره من برامج التدريب. ولا يزال سنّ التشريعات المتعلقة بالأطفال يحظى بالأولوية في خطة الحكومة. كما نُزمع مواصلة جهودنا

الرامية إلى تثقيف عامة الناس بشأن حقوق الطفل. وبدعم من اليونيسيف، أنهينا مؤخرا الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات لعام ٢٠٠٦ ونتائجها مشجعة، ولا سيما في مجال القضاء على الفقر والتعليم والمياه والصرف الصحي والسيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونحن، في ترينيداد وتوباغو، سنواصل العمل بعزم لا يلين على تحسين خبرات الطفولة التي يمر بها أطفال بلدنا. وفي الختام، تُعرب حكومة ترينيداد وتوباغو مرة أخرى عن شكرها على هذه الفرصة لمخاطبة الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأطفال. وتؤكد ترينيداد وتوباغو مجددا التزامها بتعزيز مصالح جميع أطفالنا العليا وحمايتها في سعينا لتهيئة عالم يصلح للأطفال.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/١٠.